

رِسَالَةٌ فِي مَسْأَلَةِ

كَلَامُ الْعَرَبِ وَنَحْوُهُ

مُتَضَمِّنَةٌ مَسَائِلَ نَادِرَةٍ فِي النُّحْوِ وَالتَّصْرِيفِ
وَالْبَلَاغَةِ وَأَصُولِهِنَّ

فَيْضُكَ الْمُنِيرُ

مَنْشُورَةٌ مِنَ
AL MANSUORYAH BOOK STORE

بسم الله الرحمن الرحيم

ج فيصل المنصور ١٤٣١ هـ

مدرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

المنصور، فيصل

رسالة في مسألة كل عام وأنتم بخير. / فيصل المنصور -

القصيم، ١٤٣١ هـ

٩٦ ص ١٧ × ٢٤ سم

ردمك : ٦ - ٤١٩١ - ٠٠ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١ - اللغة العربية - النحو - بحوث

١ - العنوان

١٤٣١ / ٦٨٥

ديوي ٤١٠.٧٢

رقم الإيداع : ١٤٣١ / ٦٨٥

ردمك : ٦ - ٤١٩١ - ٠٠ - ٦٠٣ - ٩٧٨

محقق الطبعة محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

دار المنصورية - بريدة - طريق الملك عبدالعزيز - مقابل مكتبة الرشد

هاتف وناسوخ ٠٦٣٨١٤٦٤٤ ، جوال ٠٥٥٧٦٣٩٠٨٣

البريد الإلكتروني almansouryah@gmail.com

إهداء

* إلى من نشأني على الفضائل، وعلمني محاسن الأخلاق..

أبي رحمه الله، ورضي عنه

وأمي أطال الله في عمرها (بأنعم حالي غبطة وسرور)

* وإلى أستاذنا الفاضل، ذي الخلق الرفيع، والمروءة الوافرة،

التصريفي الكبير..

د. حسن بن أحمد العثمان

أدام الله أنسنا به

كَشَّافُ الْكِتَابِ

ص

٧ مقدمة

٩ مدخل

١٠ الصورة الأولى (كُلُّ عام أنتم بخير)

٤٢ الصورة الثانية (كُلُّ عام وأنتم بخير)

٦٦ الصورة الثالثة (كُلُّ عام أنتم بخير)

٦٧ الصورة الرابعة (كُلُّ عام وأنتم بخير)

٦٨ فصل في ذكر أيُّ هذه الصور أبلغ

٧٣ الفهارس

٧٥ ١- فهرس الآيات

٧٨ ٢- فهرس المنشور من الأمثال وغيرها

٧٩ ٣- فهرس الشعر

٨١ ٤- فهرس الأعلام

٨٤ ٥- فهرس مسائل أصول النحو والتصريف

٨٨ ٦- فهرس مسائل النحو والتصريف

٩٦ ٧- فهرس مسائل البلاغة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

اللهم، إنا نسألكَ عِلْمًا راسخًا، وفهمًا قاصدًا، وحُكْمًا صادقًا، ونعوذُ بك من بوارقِ الشُّبه، ونوازعِ الغواية، ونستهديك إلى كلِّ خيرٍ، ونستكفيك من كلِّ شرٍّ، ونعتصمُ بك من جورِ الطريق، ومناهةِ الدَّلِيل، ونستعينُك على قلةِ السَّالِك، وترصُد المِهَالِك، إنك واسعُ الطَّوْل، شديدُ الحَوْل.

وبعد،

فهذه رسالةٌ وضعتها في أحكامِ مسألة (كلُّ عامٍ وأنتم بخيرٍ) بجميعِ صُورِها، مفصلاً فيها بمقدارِ ما أسعفت به الحال. وقد كان الباعثُ لي على ذلك شِدَّةُ ما وقعَ فيها من الاختلافِ بين المتعاطين للتصحيحِ اللُّغويِّ، وكثرةُ من خاضَ فيها من غيرِ سلطانٍ يحتاجُ به، أو أصلٍ يعتمدُ عليه. ثمَّ إني رأيتُ هذه الكلمةَ من الكلماتِ التي يحتاجُ إليها كلُّ ناطقٍ باللسانِ العربيِّ، لدورانها في الأعياد، والمناسباتِ الموقَّتة، لا يستأثرُ بها طبقةٌ عن طبقةٍ، ولا يختصُّ بها قومٌ

دون قوم، فجردتُ همّتي للنظرِ فيها، وتجلية الغامضِ من أمرها
على ضعفِ المنة، وقصورِ الباع. وقد أقبلَ بي ذلكَ على مسائلَ
مشكلاتٍ، فلم يكن لي بُدٌّ من أن أداورها، وأطيلَ مراسها. فإن
وجدتُ ذلكَ صوابًا، فمن الله تعالى. وإن وجدته على غير ذلك، ف
(الرأي فيهِ مخطئٌ، ومصيبٌ)، و:

قد يصيبُ الفتى المشيرُ ولم يحِجْ ههنا، ويُشوي الصوابُ بعد اجتهادٍ

* تنبيه:

اتبعْتُ في الإملاء مذاهبَ أداني إليها النظرُ في العللِ، ككتابة
(يحيا) علمًا بالألفِ، وفصلِ (مَن)، و (عن)، و (إن لَّا)، و (لأن
لَّا)، وتركِ الفاصلة المنقوطة، وغير ذلكَ من مَّا أنت واقفٌ عليه في
هذا الكتاب.

وبالله التوفيقُ.

أبوقصي

فيصل بن علي المنصور

بريدة: ١٢/١٢/١٤٣٠ هـ

faysalmansour@gmail.com

مَدْخُل

(كل عام وأنتم بخير) كلمة تقال في أيام الأعياد، يُهنئ بها الرجل أخاه، ويدعو له بطول السلامة، ودوام النعمة في ما يستقبل من أعوام، كما تمّ له ذلك في عامه هذا.

وهذه الكلمة تُستعمل بالواو، وبدونها. فإذا فرضنا للواو حكمين، رفع (كلّ)، ونصبها، وفرضنا هذين الحكمين للكلمة بعد إسقاطها منها، كان الحاصل أربع صورٍ، نذكرها بشيء من التفصيل، ثم نبين أيُّ هذه الصور أبلغ.

الأولى :

(كُلُّ عامٍ أنتم بخيرٍ)

برفع (كُلُّ)، وإسقاطِ الواو

وهي صحيحة.

وذلك على أن تعرب (كُلُّ) مبتدأ، و (عام) مضافاً إليه، و (أنتم) مبتدأ، و (بخير) جاراً ومجروراً متعلقين بخبر محذوف تقديره (كائنون)، وجملة (أنتم بخير) خبراً للمبتدأ الأول (كُلُّ). وأما العائد من جملة الخبر على المبتدأ، فمحذوف. ويكون تقدير الكلام: (كُلُّ عامٍ أنتم بخير فيه).

ودليلُ جواز الحذف القياس. ونحن ذاكره مرتباً، الأدنى، فالأدنى.

* الأول: القياس على ما كان العائد المحذوف فيه من جملة الخبر.

ومنه قراءة ابن عامر: ﴿وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسَيْنَ﴾^(١)، أي: وعده.

وقراءة أبي عبدالرحمن السُّلَمي، وإبراهيم النخعي، ويحيى بن

(١) الحديد: ١٠. السبعة لابن مجاهد ٦٢٥.

وثاب: ﴿أَفَحُكُّمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾^(١)، أي: أفحكمُ الجاهلية يبغونه.

وقول العرب: (شهرٌ ثرى، وشهرٌ ترى، وشهرٌ مرعى)^(٢)، أي: وشهرٌ ترى فيه النبات.

وقول امرئ القيس^(٣):

فأقبلت زحفاً على الركبتين فثوبٌ نسيثٌ، وثوبٌ أجر

أي: فثوبٌ نسيثه، وثوب أجره.

وقول تائب شراً في بعض الروايات^(٤):

يماصعُه، كلُّ يُشجِّعُ قومُه وما ضربُه هامَ العِدا ليُشجِّعَا

وقول الأسود بن يعفر النهشلي^(٥):

وخالدٌ يحمَدُ أصحابه بالحقِّ، لا يُحمَدُ بالباطلِ

(١) المائدة: ٥٠. مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٣٩، والمحتسب لابن جني ٢١٠/١.

(٢) رواه سيبويه في كتابه ٨٦/١، والأصمعي في كتاب النبات ٣٠ عن مَنْ يرويه عن رؤية.

(٣) رواه برفع (ثوب) سيبويه في كتابه ٨٦/١، وفيه (لبست) مكان (نسيث). وهو تصحيف، وليس رواية، وكذلك السكري في روايته لديوان امرئ القيس ٦٢٣/٢.

(٤) هذا البيت لا أعرف أحداً احتج به من النحاة. وقد رواه برفع (قومه) أبو تمام في حماسه كما في شرح المرزوقي ٤٩٣/٢، وكما في رواية الجواليقي ٢٦٣/١.

(٥) رواه الخليل كما زعم أبو جعفر النحاس في شرح أبيات سيبويه ٤٩. ولم أجده ثابتاً في كتب المتقدمين إلا في كتاب الجمل في النحو المنسوب إلى الخليل ٣٦ على أن ابن مالك ذكر في شرح الكافية الشافية ٥٩/١، وشرح التسهيل ٣١٣/١ أن أبا بكر الأنباري أنشده. ولم أجده في ما بين يدي من كتبه المطبوعة. وراجع أيضاً أنساب الأشراف للبلاذري ٥٠٩٦/١٢.

أي: يحمده أصحابه.

وقول عدي بن زيد العبادي^(١):

من رأيت المنون عرين، أم من ذا عليه من أن يضام خفير

برفع (المنون)، ونصبها. فإذا رفعت، كان أحد وجهي إعرابه أن تلغي (رأيت)، وتجعل (مَنْ) مبتدأ، وجملة (المنون عرين) في محل رفع خبرًا. ويكون العائد محذوفًا. والوجه الآخر أن تعمل (رأيت)، فتكون (مَنْ) في محل نصب مفعولاً أولًا، وجملة (المنون عرين) في محل نصب مفعولاً ثانيًا. ويكون العائد من جملة المفعول الثاني على الأول محذوفًا أيضًا. وهذان الوجهان ذكرهما أبوعلي في «كتاب الشعر»^(٢). ولم يجز النصب. وأجازه ابن الشجري في «أماليه»^(٣) على أن تجعل (مَنْ) مبتدأ، و (المنون) مفعولاً أولًا، وجملة (عرين) مفعولاً ثانيًا، وجملة (رأيت) وما دخلت عليه في محل رفع خبرًا لـ (مَنْ). والعائد محذوف. ويكون التقدير: (مَنْ رأيت المنون عرينه).

(١) رواه أبو عبيدة كما حكى عنه أبو سعيد السكري في شرح أشعار الهذليين ٥/١، ورواه أيضًا أبو حاتم السجستاني في المذكر والمؤث ١٧٧، وابن قتيبة في الشعر والشعراء ٢٢٥/١، وغريب الحديث ٥٧١/١، وغيرهما، والبحر في حماسه ٢٣٨/١، ٢٧٨.

(٢) ٢١٦/١.

(٣) ١٤٠/١.

وعندي وجهٌ آخر يجوز أن يخرج عليه النصب. وهو أن تعربَ
(المنون) مفعولاً أوَّلاً، وجملَةً (عَرَّينَ) مفعولاً ثانياً، و (مَنْ) في محلِّ
نصب مفعولاً لـ (عَرَّينَ). وهذا الوجه أسدُّ من مَّا ذكرَ أبو علي،
وابن الشجري، لسلامته من الحذف.

وقولُ النمر بن تولب^(١):

فيومٌ علينا، ويومٌ لنا، ويومٌ نساءً، ويومٌ نسرُّ

أي: ويومٌ نساء فيه، ويومٌ نسرّ فيه.

وقولُ أبي النجم^(٢):

قد أصبحت أمّ الخِيار تدّعي
عليّ ذنباً كلّه لم أصنع

أي: لم أصنعه.

وقولُ الآخر^(٣):

ثلاثٌ كلهنّ قتلْتُ عمداً فأخزى الله رابعةً تعودُ

(١) رواه سيبويه في كتابه ٨٦/١.

(٢) رواه سيبويه في كتابه ٨٥/١ برفع (كلّ)، والقراء في معانيه ١/١٤٠، ٢٤٢ و ٩٥/٢ بالرفع، والنصب،
وأبو عبيدة في مجاز القرآن ٨٤/٢، ولم ينصّ على ضبطها. وراجع الانتصار لابن ولاد ٥٧.

(٣) رواه سيبويه في كتابه ٨٦/١.

أي: قتلتهنَّ عمدًا.

وقول الآخر^(١):

شَرُّ يَوْمَيْهَا، وَأَخْزَاهُ لَهَا رَكِبَتْ هَنْدٌ بِحِجْجٍ جَمَلًا

* الثاني: القياس على ما كان العائد المحذوف فيه من جملة

الصلة.

ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَزَالُ بُنِيتُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا

أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾^(٢)، أي: الذي بنوه.

وهو كثير فاش.

* الثالث: القياس على ما كان العائد المحذوف فيه من جملة

النعت.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾^(٣)،

أي: لا تجزي فيه.

وهو أيضًا كثير فاش.

ولا فرق بين هذه المواضع الثلاثة، فالحذف فيها كلها جائز

(١) رواه أبو عبيد في كتاب الأمثال ٨٧. وراجع فصل المقال ١١٠.

(٢) التوبة: ١١٠.

(٣) البقرة: ٤٨، ١٢٣.

حسنٌ، على أن يكون العائد مرفوعاً، أو منصوباً. ولا يجوز أن يكون مجروراً، إذ لو جاز حذف المجرور، لوجب حذف ما أضيف إليه من اسم، أو حرف. وهذا إجحافٌ بيّن، إلا أن يكون المبتدأ بعضاً من ما هو عائدٌ عليه، فإنهم قد أجازوه، كما قالوا: (السَّمْنُ مَنْوَانٌ بدرهم)، إذ المنوان بعضُ السَّمْنِ. وهذا نظير قولهم: (ضَرَبَ زَيْدٌ الْيَدُ وَالرَّجْلُ) ^(١) يريدون: اليد، والرجل منه.

فإن قال قائل:

فما بال المجرور حُذِفَ مع ما أضيف إليه في قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾، وفي قول العرب: (شَهْرٌ تَرَى، وشَهْرٌ تَرَى، وشَهْرٌ مَرَعَى)، وفي قول النمر بن تولب:
فِيَوْمٍ عَلَيْنَا، وَيَوْمٍ لَنَا، وَيَوْمٍ نُسَاءُ، وَيَوْمٍ نُسَرُّ
قِيلَ:

ما ذكرناه في بيان المحذوف فيها إنما هو تفسير معنًى، لا تفسير إعراب، إذ أصلها: (لا تجزيه)، و (تراه)، و (نساؤه)، و (نسرّه) على أن تكون هذه الضمائر مفعولاً فيها.

(١) الكتاب ١/ ١٦٠.

وقد زعم النحاة أنَّ المفعول فيه لا ينوب عنه ضميرُهُ، وأنَّ انتصابَهُ في هذه الشواهد انتصابُ المفعول به مجازًا. وهو زعم باطل لأمرين:

* الأول: أنَّه خروج عن الأصل لغير موجب.

* الثاني: أنَّ معنى المفعول به غيرُ معنى المفعول فيه. ولا يجوز أن يحلَّ أحدهما مكان الآخر إلا لضرب من المجاز. وهو ممتنع هنا، إذ لا يستقيم أن تدَّعي في قوله مثلاً: (ويومٍ شهدناه سُلَيْمًا) أن (اليومَ) مشهودٌ، لأن (شهد) يتعدَّى إلى مفعول، فلو جعلناه هو المفعول، لما كان لـ (سُلَيْمًا) موضعٌ من الإعرابِ، إلا البدليَّة. وهي غير مرادة هنا. والقرينة الدالة عليها ضعيفة. ومثله قولك: (اليومَ قمته)، لأنَّ (قامَ) فعلٌ لازمٌ.

وقد يكون (اليومَ)، ونحوه مفعولاً به على جهة الحقيقة إذا صلح معناه لذلك، ولم يكن مضمناً معنى (في)، كما لو قلت: (شهدتُ اليومَ)، فإذا قلت: (شهدتُ اليومَ الصلاةَ)، وجب أن يكون (اليومَ) مفعولاً فيه، إذ كان مضمناً معنى (في). ومنه قوله

تعالى: ﴿وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾^(١). كما يجوز أن يكون مفعولاً به على جهة المجاز كما في قراءة أنس رضي الله عنه، وغيره: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾^(١)، وكما قال أبو كبير الهذلي^(٢):

حملت به في ليلة مزعودة كرها وعقد نطاقها لم يحل

ولك أن تحمل ذلك على المجاز المرسل الذي علاقه المحلّة^(٣)، لأنّ المذكور الزّمن، والمراد ما فيه، من قبل أن الزّمن وعاء للأحداث، والذوات، ومحلّها. ووجه البلاغة في الآية الكريمة ترسيخ الدّلالة على تمام الملك، وإحاطته، فكأنّه قال: (ملك كلّ ما في يوم الدين). ويجوز أن يكون ذلك استعارةً مكنيّة، فيكون شبه اليوم بالأشياء الحسيّة التي تملك، وحذف المشبّه، ودلّ عليه بشيء من لوازمه. وهو الملك. وكلّ حسن جميل. والوجه الثاني أحبُّ إليّ.

فلما كان الضمير منصوباً على الظرفية حذفوه كما يحذفونه إذا كان مفعولاً به في نحو (محمدٌ رأيت). فإن لم يكن منصوباً على إحدى

(١) الفاتحة: ٤. إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ١/ ١٧٢، ومختصر الشواذ لابن خالويه ٩، وإعراب القراءات السبع وعللها له ١/ ٤٨، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن له أيضاً ٢٣.

(٢) رواه عيسى بن عمر كما نقله عنه ابن قتيبة في غريب الحديث ٣/ ٧١٥ من طريق الزياتي عن الأصمعي عنه، ورواه أبو تمام في حماسه، كما في شرح المزدوقي ١/ ٨٧، وغيره.

(٣) لم يذكر البلاغيون العلاقة الزمانية من علاقات المجاز المرسل. وهي في رأيي داخلّة في (العلاقة المحلّة).

هاتين المنزلتين، امتنع حذفه، فلا يجوز أن تقول: (زيدٌ مررتُ) تريدُ (مررتُ به).

فإن قالوا:

إنما امتنع عندنا نيابةً الضمير عن الظروف لأنَّ الضميرَ يَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولها، والأصل في الظروف أن يتعدَّى إليها الفعل بـ (في). ألا ترى أنك تقولُ: (قَدِمْتُ يومَ الجمعة)، و (قَدِمْتُ في يومِ الجمعة)، فإذا أبدلتَ من الاسم الظاهر ضميره، وجب عليك أن تظهرَ حرفَ الجرِّ المحذوفَ، إذ كان الأصل.

فالجواب أن يقال:

هاتانِ مقدَّمتان، ادَّعيتُم صَحَّتَهما، ثم بنيتُم الحكم عليهما.

* أما الأولى، فهي أنَّ الأصلَ في الظروف أن يتعدَّى إليها الفعل بـ (في). وهذه مقدَّمة غير صحيحة، لأنَّه ليس لك أن تدَّعي في شيء من الأشياء أنه أصلٌ لغيره، إلا إذا امتنع استقلال المدَّعى فيه الفرعية لعلَّة من العللِ، أو جازَ أن يستقلَّ عنه، ولكن قامَ من العللِ ما يرجَّح فرعيَّته. فأما ما امتنع استقلالُ المدَّعى فيه الفرعية، فنحو

(١) رواه سيوطي في كتابه ١ / ٣٥.

قولهم: (ذهبتُ الشامَ) ^(١)، إذ الأصل فيه أن يُجرَّ بالحرفِ، فتقول:
(ذهبتُ إلى الشامِ)، لأنَّ (الشام) اسمٌ غيرُ مبهمٍ، لا يجوز انتصابه
على الظرفية المكانية، لأنه ليس في الفعلِ دليلٌ عليه. وإذن فهو فرعٌ
عن غيره.

وأما ما جازَ أن يستقلَّ بنفسه، ولكن قامَ من العِللِ ما يرجَّح
فرعيَّته، فنحو نونِ التوكيدِ المخففة، فإنها فرعٌ عنِ المثقلة، وإن كانَ
جائزاً أن تستقلَّ عنها. وذلكَ أنا لما وجدناها نوناً واحدةً، ووجدنا
المثقلة نونين، ورأينا معنهما واحداً، وأكثرَ أحكامهما لا تختلفُ،
أشعرنا هذا أنها فرعٌ عنها، إذ كان من دأبِ العربِ أن يتخففوا
من مَّا يكثر دَوْرانه في كلامهم. وقد يفعلون هذا في الحروفِ معَ
عدمِ تصرُّفها، كما قالوا في (سوف): (سو)، حتى أبقوا منها السينَ
وحدها، وكما خففوا (إنَّ) المشبهةَ بالفعلِ، فقالوا: (إن)، وحذفوا
من (مند)، فقالوا: (مُد). فلما كانت على هذا الوجه، ادَّعينا فرعيَّتها.
ولو أنكرَ أحدُ فرعيَّةِ هذا الضربِ، كان إنكارُهُ محتملاً.

فأما ظروفُ الزمانِ، فهي منتصبةٌ أصالةً، لأنَّ في الفعلِ دليلاً
عليها. وذلكَ أنَّ الفعلَ يتضمَّن داليتين، الدلالة على الحدث بحروفه،

والدلالة على الزمان بينيته. ولا يوجب تساوي الشيئين في المعنى أن يكون أحدهما أصلاً للآخر. ألا ترى أن (سبط) ليس أصلاً لـ (سبطر)، و (دمث) ليس أصلاً لـ (دمثر)، وإن كان بمعناه. وليس التقارب بين الظرف، والاسم المجرور بالحرف مثل الذي بين (سوف)، والسين، أو (إن)، و (إن) حتى يكون حكمهما واحداً.

وهذا الأصل الذي كشفنا عنه هو أحد أنواع الأصول في النحو، وهو ما أسميه (الأصل الواقعي). ويقابله (الأصل الافتراضي)^(١).

* وأما الثانية، فهي أن الضمائر تردُّ الأشياء إلى أصولها. وهذه قاعدة غير مطردة أولاً، ومنتقضة عليهم في أكثر الأمثلة التي أوردوها ثانياً، فإنهم يزعمون أن الإضافة المحضة على نية حرف الجر، ولكنك إذا أضفت الاسم إلى الضمير، لم تردّه إلى أصله، تقول: (هذا كتاب زيد)، و (هذا كتابه). وكذلك تقول: (هذا دم)، فإذا أضفته إلى الضمير، قلت: (هذا دمه)، ولم تردّ الحرف المحذوف. وتقول: (هذا تراث)، ثم تضيفه إلى الضمير، فتقول: (هذا تراثه)، ولا تردّ التاء إلى أصلها. وتقول: (على)، و (إلى)، فإذا وصلتَهما

(١) حاول أبو علي الفارسي في الإغفال ١/ ٢٠٥ أن يحتجّ لفرعية انتصاب ظروف الزمان، فلم يأت بمقنع.

بالضمير، قلت: (عليه)، و (إليه)، فرددت الألفَ إلى الياء، وهي ليست أصلاً لها، وإنما هي مجهولة الأصل، لما عِلِمَتْ من أن هاتين الكلمتين حرفان، والحروف لا اشتقاق لها.

وأما ما ذكرُوا من الأمثلة التي يزعمون أن الضمير لما اتصل بها ردّها إلى أصلها، فمنها ما لم يوجب الضميرُ فيه الردَّ، ومنها ما وقع فيه الردُّ، ولكن ليس لأجل الضمير، إذ ليس في اتصال الضمير بالكلمة مناسبة تقتضي الحكم بالردِّ، وإنما هو لعلّ أخرى نذكرها إن شاء الله.

فمن ذلك قولهم: (لزيد مالٌ)، فيكسرون اللام، فإذا وصلوها بالضمير، فتحوها، فقالوا: (لَه مالٌ). والأصل في اللام الفتح. والعلة الصحيحة لذلك ليست اتصالها بالضمير، وإنما هي عندنا مردودة إلى تداخل اللغات، لأن من العرب من يفتح اللام مع الظاهر، فيقول: (هذا المال لزيد). وقرأ سعيد بن جبیر: ﴿وَإِنْ كَانَتْ مَكْرَهُمْ لَنَزُولِ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾^(١). ومنهم من يكسرها مع المضمَر، فيقول: (هذا المال لك)، فتداخلت اللغتان كما تداخل قولهم: (مُتُّ أموت)،

(١) إبراهيم: ٤٦. سر صناعة الإعراب لابن جني ١/ ٣٢٨، ٣٩٠. وراجع الجنى الداني للمرادي ١٨٢.

و (مِتُّ أَمَات)، فقالوا: (مِتُّ أَمَوْتُ)، وكما تداخل قولهم: (قَلَى يَقْلِي)، و (قَلَى يَقْلَى)، فقالوا: (قَلَى يَقْلَى). ويجوز أن تكون عِلَّة ذلك ما ذكره سيبويه، وهو أنهم كسروها مع الظاهر لأنَّ لَا تلتبس بلام التوكيد، فإذا اتصلت بالمضمر، ردُّوها إلى أصلها، وهو الفتح، لزوال اللبس، لأنَّ لام التوكيد لا تتصل بضمائر الجرِّ.

ومنه قولهم: (أَعْطَيْتَكُمْ)، فإذا وصلوها بالضمير، قالوا: (أَعْطَيْتَكُمُوهُ)، إذ كَانَ أَصْلُ مِيمِ الْجَمْعِ الْإِشْبَاعَ. وهذا الرَّدُّ غَيْرُ وَاجِبٍ، فقد حكى يونسُ عن العرب أنهم يقولون: (أَعْطَيْتَكُمُهُ). وقد قَالَ سيبويه بعقبِ هذه الحكاية: (إنَّ الوصلَ أَكْثَرُ، وأَعْرَفُ)^(١)، فدلَّ هذا على أنَّ التَّسْكِينَ مَعْرُوفٌ. وإذنْ فَلَمْ يَوْجِبِ الْإِضْمَارُ الرَّدَّ كَمَا تَرَى.

ومنه قولهم: (هَذَا كَزِيدٍ)، فإذا وصلوه بالضمير، قالوا: (هَذَا مِثْلُهُ)، ولم يقولوا: (هَذَا كَهْ). وهذا غَيْرُ مُسَلِّمٍ بِهِ، فليست (مِثْلُ) أَصْلًا لِلْكَافِ، بل هُمَا كَلِمَتَانِ مُنْفَصِلَتَانِ. كما أَنَّهُمْ أَضَافُوهَا إِلَى الضَّمَائِرِ، قَالَ الْعَجَّاجُ^(٢):

(١) الكتاب ٢/ ٣٧٧.

(٢) رَوَاهُ سيبويه فِي كِتَابِهِ ٢/ ٣٨٤، وَالْأَصْمَعِيُّ فِي كِتَابِ الْإِيبِلِ ١٢٣.

وَأَمَّ أَوْعَالٍ كَهَا، أَوْ أَقْرَبَا

وقال رؤية^(١):

فَلَا تَرَى بَعْلًا، وَلَا حَلَالًا
كَهْ، وَلَا كَهْنًا إِلَّا حَاطِلًا

فإن حملناه على الاضطرار كما ذكر سيبويه، فإننا نقول: إنَّه ليس
الإضمار ذاته هو الداعي إلى منعهم إضافتها إلى الضمائر، ولكنَّهم لما
علموا أن ذلك قد يُلجئهم إلى أن يقولوا: (هذا كَكَ)، وفي هذا ثقل
ظاهر، عدلوا عنه إلى (مثل)، إذ كانت بمعناه، ولم يضيفوها إلى سائر
الضمائر، حتى يأتلف الباب، ويجري على صورة واحدة، كما حذفوا
الهمزة من مضارع (أفعل)، وما يتصرَّف منه، كراهيةً لاجتماع همزتين
في أوَّل الكلمة إذا هم قالوا: (أَأَكْرِمُ) مثلاً، ثم حذفوها مع سائر
حروف المضارعة لهذه العِلَّة. وكما حذفوا الواو إذا كانت فاءاً لفعل
مضارع على زنة (يفعل). وذلك لوقوعها بين ياء، وكسرة، ثم حذفوها
مع سائر أحرف المضارعة للعِلَّة المتقدِّمة. ومن هذا الضربِ عندي
خلافاً للصرفيَّين إبداهم عينَ المضارع ألفاً في ما كان من الأجوف

(١) رواه سيبويه في كتابه ١/ ٣٨٤.

على (فعل يفعل). وذلك أنه لما قام سبب (التبادل الحركي) ^(١) فيها، قالوا في (يخوف) مثلاً: (يخوف)، فكرهوا أن تخالف باب (نصر)، و (ضرب)، إذ كانت العين فيها تصير بعد (التبادل الحركي) حرف مدّ، نحو: (يقول)، و (يبيع)، فأجروها مجراها، فأبدلوها ألفاً طلباً للتجانس، والتشاكل. وأمّا ما زعموه من أنهم أبدلوها ألفاً لتحركها في الأصل، وتحرك ما قبلها قبل (التبادل الحركي)، فعلة في غاية الفساد، لأنّ من شرط صحّة العلة أن تكون قريبة المتناول للعقل الباطن، جائزاً أن يكون العربي قد لحظها بطبيعته. وأمر آخر. وهو أنّ تحرك الياء، أو الواو، وانفتاح ما قبلها إنما يقتضي الإبدال إذا كان في حال، كما في (قام)، و (باع). فأمّا أن يكون ذلك في حالين، فلا نظير له أولاً، ولا مناسبة فيه ثانياً، لأنهم إنما أبدلوها ألفاً لعلّة صوتيّة نشأت عن اجتماع الواو، أو الياء المفتوحة مع فتحة قبلها. فإذا لم يجتمعا في حال، فلا موجب للإبدال.

ومنّ ما ادعوا أن الإضمار ردّه إلى أصله قولهم: (آل)، فإذا وصلوها بالضمير، قالوا: (أهله)، ولم يقولوا: (آله)، لأنّ أصل

(١) التبادل عندي ضربان، تبادل حرفي، وهو ما يسمونه القلب المكاني، وتبادل حركي. وهو ما يسمونه الإعلال بالنقل.

الهمزة الثانية هاء. وهذا وهم قديمٌ مرجَّعه إلى أبي الحسن الكسائي. وذلك أنَّها أُضيفت إلى المضمر في قول خُفاف بن ندبة^(١):

أنا الفارس الحامي حقيقة والدي وآلي كما تحمي حقيقة آلكا
وفي شواهدٍ غيره.

ومنه قولهم: (والله لأفعلن) في القسم، فإذا أضافوا الواو إلى الضمير، قالوا: (بك لأفعلن)، لأنَّ الباء أصلٌ للواو. وهذا الردُّ ليس لأجلِ الضمير، ولكن لأنَّ الباء هي أمُّ حروف القسم، فهي تتصرَّف ما لا يتصرَّف غيرها، والعربُ من ما تختصُّ بعضُ كلامها بخصائص دون بعضٍ لغير ما علةٍ إلا التفنُّن في الأوضاع. وهي علةٌ شبيهةٌ بالاعتباطية، والعلةُ الشبيهة بالاعتباطية هي التي ليس شيءٌ من الكلام أولى بها من الآخر. وإنما جعلناها كالاكتباطية لأنَّ اعتدادَ العرب بها في موضعٍ من المواضع، وتركهم الاعتدادَ بها في مواضعٍ آخر لا تفسير له، لأنَّ كلَّ موضعٍ يطلبُها لنفسه. وذلك نحو الاستخفاف، والتوسع. ألا ترى أنَّهم أضافوا اسمَ الفاعلِ إلى مفعوله، فقالوا: (هذا ضاربٌ زيد) مع أنه لا ثقل في قولهم: (هذا

(١) راجع الاقتضاب للبطلوسي ٣٥ / ١.

ضاربٌ زيدًا)، وألقوا حركة ياء المتكلم إذا أضيفَ إليها المنادى مع أنه لا ثقل فيها. وعلةُ التفنن التي ذكرناها تجري هذا المجرى، فإنهم خصَّصوا الواوَ بجرِّ الظاهر، وأرسلوا الباء، كما خصَّصوا (ذو) بإضافتها إلى أسماء الأجناس، ولم يفعلوا ذلك في (صاحب) مع أن معنهما واحدٌ. وكما منعوا إدخال (أل) على (بعض)، ولم يمنعوا إدخالها على (جزء) مع أنها سواء^(١). وكما ألزموا (إذا)، و (إذ) الإضافةَ إلى الجمل، ولم يفعلوا هذا بما يرادفهما في المعنى، ك (حين)، وغيرها. وهذا بابٌ من الأصول لطيفُ المسلك، خفيُّ المآخذ، إذا أنت تدبَّرتَه، وحذِقتَه، أدركتَ من فقه العربِية، والبصرِ بقوانينِ العربِ في كلامِها ما لا تجوزُ به عن القصد إن شاء الله.

ومنه حذفُهم النون من مضارع (كان) المجزوم، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ يَكُ كَذِبًا﴾^(٢)، فإذا وصلوه بالضمير، ردُّوا المحذوف، فقالوا: (إن يكنه)، كما قال أبو الأسود الدؤلي^(٣):

(١) اعتلَّ بعضهم لعدم دخول (أل) على (بعض) بعلَّة لا تثبت عند التمحيص. راجع شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٠.

(٢) غافر: ٢٨.

(٣) رواه سيويه في كتابه ٤٦/ ١، وابن السكيت في إصلاح المنطق ٢٩٧، وابن قتيبة في أدب الكاتب ٤٠٧، والسكري في ديوانه ١٦٢.

فإن لا يكتنّها، أو تكنه، فإنه أخوها غذّته أمّه بليانها

وهذا الردُّ ليس لذاتِ الضمير، وإنما لأنَّ النونَ من (يكن) حرفٌ صحيح أصليّ. وإنما حذفوه لعلّه مركّبةٌ من ثلاثة أشياء: مشابهة النونِ لحروفِ العلة، وكثرة استعمالِ هذه الكلمة، وتطرُّفها. وقد شبَّهوها بالمعتلِّ الناقصِ من الأفعالِ، إذ كان يُحذف في الجزم، تقول: (لم يمشِ)، و (لم يبقِ)، ونحوها. فلمّا اتصل بها الضمير، أزالها عن تطرُّفها، فضعُفت قبضةُ الحُكم عنها، إذ كانت قد أدركته بالشبه، لا بالأصالة، فنقصوها عنه درجةً، من حيث إن المشبه لا يقوى قوّة المشبه به.

فهذا عَرَضُ لبعضِ ما زعموا أنَّ الضميرَ ردّه إلى أصله. فمنه ما بيَّنّا أنَّ الضميرَ لم يوجب فيه الردَّ، ومنه ما ردّه الضميرُ إلى أصله، ولكن لعلّ أخرى. وإذن فهذه القاعدة غيرُ كليّة، فلا تقوى على إخراج المسألة عن أصلها. وقد علمت أنَّ الأصلَ في الضمائر أن تنوبَ عن الظروفِ، كما تنوبُ عن المفعول به، والمفعول المطلق، ولا سيّما أن السَّماعَ قد جاء في ذلك بشواهد كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(١)، ثم قول الشاعر^(٢):

(١) البقرة: ١٨٥.

(٢) رواه سيويه في كتابه ١/ ١٧٨.

ويوم شهدناه سُلَيْمًا، وعامرًا شديد لَدَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ
وقوله (١):

فِي سَاعَةٍ يُجِبُّهَا الطَّعَامُ

فقد تحَصَّلَ لنا في هذه المسألة قياسان:

* الأول: القياس على سائر المنصوبات التي نابَ الضميرُ
مَنَابَهَا.

* والآخر: القياس على ما سُمِعَ من الشواهد الصحيحة التي
نابَ الضميرُ فيها منابَ الظروف. وقد أوردنا بعضها آنفًا.

وعلة الحذف في هذه الأضرب الثلاثة (٢) كما نرى هي التخفيفُ
من ذكر ما لا حاجة إليه اعتمادًا على القرينة اللفظية المغنية عن هذا
الذكر. ألا تراهم حذفوا المبتدأ، والخبر، والفعل، والفاعل، وغيرها
في مواضع كثيرة لهذه العلة. ونحن نبين حدَّ القرينة اللفظية المسوَّغة
للحذف، فنقول: إنها تقتضي أمرين:

(١) رواه الفراء في معانيه ١/٣٢.

(٢) وهي حذف عائد الخبر، والنعت، والصلة.

* الأول: وجود ما أغنى عن المحذوف بلفظه، أو معناه سابقاً لموضع الحذف.

* الثاني: وجود قرينة دالة ظنيّاً على أن هذا المتقدّم للمحذوف هو الذي أغنى عن المحذوف.

وكلاهما ثابت هنا، فإن قولك مثلاً: (محمد رأيت) المحذوف منه، وهو الضمير المنصوب من (رأيت)، عائدٌ على (محمد) المتقدّم ذكره. فهذا أمر. وأمّا الأمر الآخر، وهو ما يدلّ على أن هذا المذكور هو الذي أغنى عن المحذوف، فمستفاد من طريق الانحصار، إذ ليس في الكلام غيره.

فهذا حدّها، عرّضنا له بشيء من الإيجاز.

وقد ذهب سيبويه إلى أنّ ثمَّ فرقاً بين حذف عائد الصلة، والصفة، وحذف عائد الخبر، فذكر أنه في الصلة، والصفة جائز مستحسن، وفي الخبر ضعيف. وذكر أن الفرق بين القيلين أن الصلة من تمام الموصول، فكّر هو أطوله كما كرّ هو أطول (اشهيباب)، فقالوا: (اشهيباب)، فحذفوا الهاء منه. وكذلك الصفة. وليس هذا في الخبر، فإنه اسم منقطع عن ما قبله، فلا طول في ذكر الهاء فيه. وإنما حذفوا الهاء فيه تشبيهاً له

بالصلة، والصفة من بعض الوجوه^(١).

وهو قول مردودٌ من وجهين:

* أولهما: عدم اطراد العلة في مذهبه، إذ استحسن حذف الضمير من نحو (الذي رأته فلان)، ليكون (الذي رأيت فلان)، واعتلّ لذلك بأن الموصول مع صلته كالكلمة الطويلة. وهي من مَّا يُسْتَثْقَلُ. واستضعف حذف الضمير المرفوع في نحو: (كفى بنا فضلاً على مَنْ هو غيرُنا)، واعتلّ لذلك بأنه من تمام الصلة^(٢). مع أن كَلِمَ الصلة في كلا المثالين ثلاث.

وهاتان العِلَّتَانِ متضادتان. فإما أن يطرُد الأولى، فيستحسن حذف الضمير المرفوع كما استحسن حذف الضمير المنصوب، إذ العلة فيه ثابتة. وهي استثقال طول ما هو بمنزلة الكلمة الواحدة. وإما أن يطرُد الثانية، فيستضعف حذف الضمير المنصوب، إذ العلة فيه أيضاً ثابتة. وهي كونه من تمام الصلة. وإما أن يدَّعي بينهما فرقاً مؤثراً. وإما أن يثبت القياس في أحدهما دون الآخر.

(١) الكتاب ١/ ٨٧.

(٢) الكتاب ٢/ ١٠٧.

فإن قال بطرد الأولى، لزمه أن يرجع عن استضعاف حذف
الضمير المرفوع.

وإن قال بطرد الثانية، كانت علته فاسدة، لأنها استحسان في
مقابل القياس، إذ حذف الضمير المنصوب في الصلة ثابت في كلام
الله تعالى، وفي الفصح من كلام العرب.

وإن ادّعى الفرق، فلا فرق إلا في كون أحدهما ضمير رفع،
وهو عمدة، والآخر ضمير نصب، وهو فضلة، أو في كون أحدهما
أولاً، والآخر طرفاً.

وهما فرقان لا يؤثران في الحكم شيئاً.

أما الأول، فإننا وجدنا العرب لا تبالي إذا أمّنت اللبس أن تحذف
ما هو في الكلام عمدةً حذفها للفضلة، إما تخفّفاً لعدم الحاجة،
كما في باب التنازع في قول الكسائي، نحو (قام، وقعد زيد)، وكما
يُحذف المبتدأ، والخبر إذا كانا جواباً لنحو (كيف زيد؟)، و (من
عندك؟)، وإما استثقلاً، كما في المضارع المسند إلى واو الجماعة، أو
ياء المخاطبة، إذا اتصلت به نون التوكيد، نحو (لتأمرن بالمعروف)،
و (لتكرمنّ اليتيم). وهذا نظير حذفهم الحروف الأصلية، والزائدة

من الكلِّم، كقولهم في الأصليّ: (يَعِدُّ)، (سَه)، (أَبُّ)، وقولهم في الزائد: (اسْطَاع) في (استطاع).

وأما الآخر، فإننا نقول: إنَّ التطرُّف، أو مجاورة الطرف لا تكون في كلام العرب علة لإيقاع الحذف، ولا علة لمنعه، وإنما يُعتَلُّ بها إذا قامت الحاجة إلى الحذف، وتردَّد الرأي بين شيئين، فأكثر، أيُّها أحقُّ بذلك، كما في ترجيح حذف دال (فرزدق) في التصغير، لشبهها بالتاء التي هي من حروف الزيادة، ومجاورتها الطرف. وقد تكونُ عِلَّةً لكثرة الحذف، كما في كثرة حذف اللام من الأسماء الثلاثية، نحو (أب) دون قلبها ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها، كما فعلوا في (عمى)، و (ربا). أو جزءاً من عِلَّةٍ مركَّبةٍ كما تقدَّم ذكره في (يكنه)، أو عِلَّةً لكثرة الإبدال، كما في كثرة إبدالهم (فُعَلًا) جمعًا دون (فُعَال)، كما قالوا: (صِيَم)، وقلَّ نحو (صِيَّام).

فإذا استقرَّ هذا، جازَ أن يكون عِلَّةً لكثرة حذف العائد المنصوب دون المرفوع، إذ كان المرفوع أدنى إلى وسط الكلام من المنصوب.

وإن ادَّعى القياس في أحد النوعين دون الآخر، رُدَّ عليه بأن القياس ثابت فيهما معًا. فأما حذف الضمير المنصوب، فقد تقدَّم.

وأما حذف الضمير المرفوع، فمقيس على قراءة: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾^(١). وهي قراءة يحيا بن يعمر، والحسن البصري، وابن أبي إسحاق، والأعمش برواية الشنبوذي عنه.

ومقيس أيضًا على قول العرب: (ما أنا بالذي قائل لك شيئًا)^(٢)، وقولهم: (ولا سي ما زيد)^(٣)، وقولهم: (دغ ما زيد)^(٣)، وعلى قول الشاعر^(٤):

فكفى بنا فضلًا على من غيرنا حبُّ النبيِّ محمدٍ إيانا
فإن قيل:

ولكن البيت لا حجة فيه، إذ روي رواية أخرى^(٤):

فكفى بنا فضلًا على من غيرنا

أو يكون محمولاً على الضرورة.

(١) الأنعام: ١٥٤. الكتاب ١٠٨/٢، وتفسير الطبري ٢٣٦/١٢ رواية عن أبي عبيد. ويظهر أنه نقله من كتابه الذي لم يصل إلينا في القراءات، ومعاني القراءات لأبي جعفر النحاس ٥٢٠/٢، ومفردة الحسن البصري لأبي علي الأهوازي ٢٨٤، والمبهم في القراءات الثمان لسبط الخياط ٤٧٩/٢.

(٢) رواه سيبويه في كتابه ١٠٨/٢ عن الخليل عنهم.

(٣) رواه سيبويه في كتابه ٢٨٦/٢ عن الخليل عنهم. والصواب كتابتها هكذا، لأن (ما) فيها موصولة.

(٤) رواه سيبويه في كتابه ١٠٥، ١٠٧، والقراء في معانيه ٢١، ٢٢. وهو كذلك في الجمل المنسوب إلى الخليل ٨٩.

قلتُ:

لا يقدَح في البيت من الشُّعر أن يكونَ مرويًا روايةً أخرى، إذا كانت الرواية الأولى منقولة عن عالم، ثقة، متَّصل الإسناد بمن يُحتجَّ به من العرب، ولم يكن فيها ما يدعو إلى ترجيح الوهم. وذلك أنَّ العرب ربما أنشدت البيت الواحد على أكثر من وجه، فيتلقاه كلُّ عالم كما سمِعَه، وتكون الروايات كُلُّها صحيحة، قال ابن ولاد: (لأن الرواة عن الفرزدق، وغيره من الشعراء قد تغيَّر البيت على لغتها، وترويه على مذاهبها من مَّا يوافق لغة الشاعر، ويخالفها. ولذلك كثرت الروايات في البيت الواحد. ألا ترى أن سيبويه قد يستشهد ببيت واحد لوجه شتَّى. وإنما ذلك على حسب ما غيرته العرب بلغاتها، لأن لغة الراوي من العرب شاهد، كما أن قول الشاعر شاهد إذا كانا فصيحين)^(١)، وقال ابنُ السيرافي: (لأن العربي الذي غيَّر الشُّعر، وأنشده على وجه دون وجه قوله حُجَّة. ولو كان الشُّعر له، لكان يُحتجَّ به)^(٢)، وقال ابن هشام: (فقد كانت العرب يُنشد بعضهم شعرَ بعض، وكلُّ يتكلَّم على مقتضى سجيته التي

(١) الانتصار ٥٥.

(٢) شرح أبيات سيبويه له ١٢٤ / ٢.

فُطِرَ عليها. ومن هنا تكثرت الروايات في بعض الأبيات^(١).

وإنما أوردنا شيئاً من نصوص العلماء في ذلك، لكثرة من يغفل عن هذا الأصل من المتأخرين.

وقد نصَّ الفراء في «معانيه» على ثبوت الروايتين في هذا البيت.

وأما ادّعاء كونه ضرورة، فنقول:

حدُّ الضرورة: أن يكثر عروض المسألة في كلامهم، ثم لا ترد إلا في الشعر، فإنَّ هذا من مَّا يغلب على الظنَّ أنها من الضرائر.

فإن قلَّ عروضها، وأمکنهم التغير بإبدال حرف بحرف، أو حركة بحركة من غير وقوع في زحافٍ، ثم لم يفعلوه، ولم يحك أحد العلماء الثقات الذين شافهوا العرب أنهم لا يقولون هذا إلا في الشعر، فلا ضرورة.

فإذا أجرينا هذا الأصل على هذا البيت، لم نجد ثم ضرورة، إذ كثر عروض هذه المسألة في كلامهم، ولكنها وردت في غير الشعر كما تقدّم.

(١) شرح شواهد المغني له ٩٤٤/٢.

فإن قيل:

قد سلّمنا بتساوي المسألتين، مسألة العائد المرفوع، ومسألة العائد المنصوب، ولكن ما تُنكر أن يكون هذا من قبيل ما فرّقت فيه العرب بين الموضعين اللذين ليس بينهما فرق مؤثّر البتّة، فخصّصت أحدهما بحكم دون الآخر، كما فعلت في تابعي المضمومين، حيث لزم رفع تابع (أَيُّهَا) في النداء، فقالت: (يا أَيُّهَا الرجلُ)، وأجازت الرفع، والنصب في تابع غيرها من المضمومات، إذا كان معرّفًا بآل، فتقول: (يا زيدُ الكريمُ، والكريمُ)، مع أنها سواءٌ، وكما لزم نصب تابع المنادى المضموم إذا كان مضافًا إضافة محضة، نحو (يا زيدُ صاحبَ عَمْرٍ)، وأجازت الرفع، والنصب في تابعه إذا كان مفردًا، نحو (يا رجلُ زيدُ، وزيدًا) مع أنها أيضًا سواءٌ؟

قلتُ:

الأحكام ضربان، فضرِبَ يلحق الألفاظ قبل تركيبها الإعرابيِّ، أو بعد تركيبها من مّا لا صلة له بالإعرابِ، وأحكامه. وهذا ربّما فرّقت العربُ فيه بين المتماثلين، كما جعلتُ مصدر (فهمه) (فَهْمًا)، ومصدر (علّمه) (عِلْمًا). وكما تركت استعمال (وذر) ماضي

(يذر)، واستغنت بـ (ترك)^(١)، ولم تفعل هذا في سائر الكلم التي بينها تراذف، فلم تستغن بـ (أتى) عن (جاء)، ولا بـ (دنا) عن (اقترَب). وكما وضعت لبعض المفردات جموع قلّة، وجموع كثرة لعلّة صحيحة، وهي الحاجة المعنوية، ولكنها لم تفعل هذا بسائر المفردات مع عروض هذه الحاجة فيها. وذلك أن عِلل المفردات أكثرها عِلل وضعيّة، والأصل في الوضع أنه لا يجري على قياس.

وكلّ أمرين متماثلين فرقت العرب بينهما في الحكم فإنّ فيهما اعتلايين. أولهما الاعتلال لثبوت الحكم في كلّ منهما. ولا يكون إلا قاصراً، أي: لا يتعدّى موضعه. وغاية هذا الأمر القول بجواز (تخصيص العِلل) في أحكام الأفراد. وأمّا الاعتلال الآخر، فهو الاعتلال للفرقة بينهما. ومرجعه جميعاً إلى عِلّة التفنن في الأوضاع. وقد تقدّم ذكرها. وسيأتي بيان هذه المسألة بأوسع من هذا.

وضرب آخر من الأحكام، وهو ما يلحق الألفاظ بعد تركيبها من علامات الإعراب، أو التقديم والتأخير، أو الحذف والذكر، أو نحوها، فهذا لا يجوز أن يتخلّف الحكم فيه إذا وجدت العلة، إذ

(١) الاستغناء ليس عِلّة، وإنما هو حكم. ويُخطئ بعضهم، فيسلّكه في العِلل.

كان كلامًا تامًّا. والأصل في الكلام التام القياس، والمحاكاة. فكل ما ثبت فيه السماع، وصحَّت به الرواية، من غير ضرورة، أو تأويل سائغ يصرفه عن وجهه، أو اتُّهام مقبول لصاحبه بالوهم، والخطأ، جاز القياس عليه بعد إحكام حدِّه، وضبط علته، وإن كان شاهدًا واحدًا.

ولا يجوز التفرقة في الحكم بين ما لا فرق فيه مؤثرًا.

* فأما المسألة الأولى الموردة في الاعتراض، فقد أجاز فيها أبو عثمان المازني القياس^(١)، فتقول: (يا أيُّها الناس)، و (يا أيُّها الناس)، مع أنه لم يُسمع فيها إلا الرفع. وذلك أنه لم يَرَفَرَقًا بينها وبين (يا زيدُ الكريم)، و (يا زيدُ الكريم) الذي ثبت فيه الوجهان، الرفع، والنصب.

وقد أصاب أبو عثمان في الاحتجاج بهذا الأصل حين أدرك أن العرب لا تفرِّق بين المتماثلين في الألفاظ بعد تركيبها، ولكنه لم يُحكم إجراءه على الفرع، فسوّى بين المسألتين. وما هما بسواء، إذ بينهما فرق مؤثر. وذلك أن (أيُّها) اسمٌ موضوعٌ على الإبهام،

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٠٩/٣.

مجهول الجنس، فهو محتاجٌ أبداً إلى اسمٍ بعده يفسّره. فلما كان كذلك، وجب أن يتبعه هذا المفسّر على اللفظ، وامتنع إتباعه على المحلّ، لأنك لا تتبعه على المحلّ حتى تقدّر انفصاله من ما قبله، واستغناءه عنه. وذلك ممتنعٌ هنا. ومن ما يشبه هذا، وإن كان ليس مثله استضعافهم مجيء الحال من النكرة، لأن النكرة أحوج إلى بيان حقيقتها، وتخصيصها بالنعته، منها إلى بيان حالها، لأن النعت من تمام المنعوت، على خلاف الحال.

ومن ما يبيّن فساد مذهب المازني أن هذا الأسلوب من الأساليب الكثيرة الدوران في كلام العرب، فلو كانوا يرون ما ذهب إليه، لبلغنا ذلك عنهم، ولو في شاهد واحد، مع أنه قد بلغنا ما دون ذلك.

فقد تبين بهذا بطلان قياسه، وأن القياس الصحيح موافقٌ للسّماع، وأن قوله كما خالف هذا القياس، فهو مخالفٌ أيضاً للإجماع العدمي للعرب.

* وأما المسألة الثانية، فالصحيح فيها جواز الوجهين، (يا زيدُ صاحبَ عمر، وصاحبُ عمر) وفاقاً للكوفيين، إذ سُمع: (يا تميمُ

كُلُّكُمْ^(١)، و (يا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍ)^(٢). ولا فرق بين التوكيد، وغيره من التوابع. وهو مبطل ما حكاه سيويه من الإجماع. ومن أين له أن يعلم أن العرب اجتمعوا كلُّهم على هذا، مع تفرُّق منازلهم، وقلة استعماله في كلامهم. وأمّا ما ذكره الخليل من القياس، فضعيف لا يقوم.

* ثانيهما^(٣): أن الموصول بصلته ليس اسماً واحداً. وإنما هو مشبّه بالاسم الواحد من حيث كان في تأويله. وإذا شُبِّهَ الشيء بالشيء، لم يجب إجراؤه على سننه في كلِّ حالٍ، إذ لو كان كذلك، لكان إياه. ألا تراهم شَبَّهُوا (لعلَّ) بـ (عسى)، فأدخلوا (أنَّ) في خبره، ولكنه لم يأخذ سائر أحكامه كإعراب مدخوله، واتصال الضمائر به. وكما شَبَّهُوا الاسم الموصول باسم الشرط، فأدخلوا الفاء على خبره، ولم يعطوه سائر أحكامه، كحكم إعراب الفعل الذي يليه. وكما شَبَّهُوا (لا نولِّك أن تفعل) بـ (لا ينبغي لك أن تفعل)، فلم يكرِّروا (لا) فيه، كما لم يكرِّروها في (لا ينبغي)، ثم لم يخرج هذا عن اسميته.

(١) رواه الأخفش كما زعم ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٣٩٤.

(٢) رواه الأخفش كما ذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/ ٣٩ عن ابن خالويه عنه.

(٣) ثاني الأوجه التي يُردُّ بها قول سيويه.

على أنا لو سلّمنا أن الموصول بصلته اسم واحد على الحقيقة، لما كان هذا مسوّغاً لادّعاء أن الطول فيه سببٌ للحذف، فإننا وجدنا العرب تحذف استخفافاً لكثرة الاستعمال، وتحققاً لعدم الحاجة، أو استثقلاً لغير الطول أكثر من ما تحذف للطول، كما فعلوا في (لم يكُ)، و (لم أبُلْ)، و (لا أدِرْ)، وكما مثلنا سابقاً، ولا يكادون يحذفون من الكلمة شيئاً لطولها إلا قليلاً. والحمل على الكثير مقدّم على الحمل على القليل.

ونخلص من هذا كلّهُ إلى إبطالِ اعتلالِ سيبويه. وإذا ثبت هذا، ثَبَتَ أَنَّ حذفَ العائد من جملة الخبر على المبتدأ في قولهم: (كُلُّ عام أنتم بخير) جائز من غير قبح، ولا ضعف، على أن يكون التقدير الإعرابيُّ: (كُلُّ عام أنتم بخير إياه). ويُعرب الضمير مفعولاً فيه، لا مفعولاً به.

الثانية :

(كُلُّ عامٍ وأنتم بخيرٍ)
برفع (كُلِّ)، وإثبات الواو

وهي صحيحة.

وذلك على أن تعرب (كُلُّ) مبتدأ، وهو مضاف، و (عام) مضافاً إليه، و خبره محذوف تقديره (يأتي) أو (يمر)، والواو حالية، و (أنتم) مبتدأ، و (بخير) جازاً ومجوراً متعلقين بخبر محذوف تقديره (مستقرّون)، وجملة (أنتم بخير) في محل نصب حالاً من الضمير المستتر في الخبر المحذوف.

وإنما جاز حذف خبر (كُلِّ) للقرينة الحالية. وذلك أنَّ في سلام الرجل على الرجل إذا لقيه في العيد معنى يعرفه كلُّ منهما. وهو أنَّ سنةً قد مرّت، وتمَّ تمامها. ألا ترى أنَّ كلاَّ منهما يلقي صاحبه وهو عالمٌ بانقضاء سنةٍ على العيد الماضي، وحلول عيدٍ جديد، فإذا قال لصاحبه: (كُلُّ عامٍ وأنتم بخير)، فكأنَّه يقول له: (إذا كان هذا العامُ قد أتى وأنت بخير، فكلُّ عامٍ يأتي وأنت بخير). فلما كان هذا المعنى من ما انعقدت عليه قلوبهم، استغنوا عن ذكره بلفظه،

فحذفوا (يأتي) لدلالة الحال عليها.

فإذا استبان أن الحذف إنما كان لهذه الدلالة، انبغى لنا أن نورد
نظائر تشهد لاعتداد العرب بها سبباً للحذف الجائز، لتكون حجة
لذلك، وبرهاناً.

فمن هذه المواضع:

* الأول: في الخبر:

وذلك قولهم: (حكّمك مسمّطاً)^(١)، أي: (حكّمك لك مسمّطاً)،
فحذفوا الخبر، وما يتعلّق به هذه الدلالة، إذ كان معنى هذه الكلمة
(أن حكّمك نافذاً لا يُردّ). وذلك أنّها تقال للرجل إذا حُكّم في
قضية، وأجيزَ حكمه، فكانت هذه الحال المشاهدة دالة على الخبر
المحذوف.

فإن قيل:

(١) رواه النضر بن شميل في أحد كتبه المفقودة. وقد نقل ذلك عنه أبو منصور الأزهري في تهذيب اللغة
٣٤٧/١٢، ورواه أبو عبيدة في المجلة في الأمثال ١٩، وأبو زيد كما حكى عنه ابن سيده في المخصص
٤٢٣/٣، ولم أجد ذلك في ما بين يديّ من مصنفاته، ولا في الغريب المصنف لأبي عبيد، فلعله من
كتاب الأمثال له. وهو من الكتب التي حملها أبو علي القالي معه إلى الأندلس كما ذكر ابن خيرة الأشبيلي
في فهرسه ٣٧١. وهو الآن مفقود.

ولكن هذه الرواية شاذة.

قلت:

قد تقدم أن ثم فرقا بين الحالات التي تعرض بعد تركيب الكلام، وبين ألفاظ اللغة، وأحوالها قبل التركيب، فقد ذكرنا أن العرب يجعلون لكل منها حكما، وأن الأصل في ما يعرض بعد التركيب القياس، والأصل في الألفاظ، وما يختلف عليها من الأحوال، السماع، وأن هذه القضية جعلتهم يتصرفون في الضرب الثاني بما يستهويهم، وما تستحسنه طباعهم من غير التزام بقياس متلب، وأنهم ربما فرقوا بين المتماثلين. فإذا صاروا إلى التراكيب، جعلوا الحكم واحدا لا يختلف. فهذا أحدا ما جرأ إليه هذا الأصل في التفرقة بين الضربين.

وأمر آخر نذكره الآن، وهو أن الألفاظ، وأحوالها قد يكثر الشيء منها حتى يجري على حد واحد. فإذا وجدناه كذلك، ووجدناهم كلما عرضت لهم الحاجة المعنوية، قصدوا إليه، علمنا أنه قد تمكن في كلامهم، حتى صار عندهم قياسا، فجاز لنا أن نقيس عليه كما قاسوا. فإذا رأيناهم خالفوا هذا القياس في بعض الألفاظ، حكمنا

عليها بالشذوذ، واستعملناها كما استعملوها، ولم نقس عليها. وذلك كما صححوا عينَ (استفعل)، فقالوا: (استحوذ)، فخالفوا عن الجمهور الأعظم من مَّا أعلَّوه. وكما قالوا: (استجاب)، فلم تفد السينُ معنى زائداً عن (أجاب)، فخرجوا عن الأصول التي اعتدوا بها في معاني السين. وكما جعلوا لأكثر المفردات في الجمع قياساتٍ، ثم خالفوها. وكذلك فعلوا في مصادر الثلاثي. ولولا ما ثبت لنا بالاستقراء من طردهم بعض الأبواب من هذا الضرب طرداً غالباً، لكان الوجه أن يكون مرجعها جميعاً إلى السماع.

وقد ذهب عباس حسن في «النحو الوافي»^(١) إلى إجازة استعمال ما يقضي به القياس في المصادر الثلاثية مع وجود السماع. واستظهر لذلك بنسبة هذا القول إلى الفراء. وهذا الرأي مجانب الصواب، لما ذكرنا من أن الأصل في المفردات السماع، وأن القياس إنما هو سبيل إلى إدراك مذاهب العرب متى ما فقد السماع. وأمَّا نسبة هذا القول إلى الفراء، فقد تقدّمه إليها بعض أهل العلم السابقين. وما إنحاله إلا خطأ، فقد روى ثعلب في «مجالسه»^(٢) عن الفراء أنه قال: (إذا لم

(١) ١٨٩/٣.

(٢) ٢٢٧/١. وراجع مثلاً ديوان الأدب للفارابي ١٣٩/٢، والشافعية لابن الحاجب ٢٦.

يُسْمَعُ فِي الْمَصْدَرِ شَيْءٌ يَشْتَرِكُ فِي الْفَعْلِ، وَالْفُعُولِ). وَقَدْ كَانَ ثَعْلَبٌ حَافِظًا لِكُتُبِ الْفُرَّاءِ، عَلِيمًا بِمَسَائِلِهِ. وَالَّذِي رَوَاهُ عَنْهُ كَمَا رَأَيْتَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَجِيزُ هَذَا إِذَا لَمْ يُسْمَعْ فِي الْمَصْدَرِ شَيْءٌ. أَمَّا إِذَا ثَبَتَ السَّمَاعُ، فَإِنَّهُ لَا يَجِيزُهُ، فَهُوَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مُوَافِقٌ لِسَيَّبِيهِ.

* وَأَمَّا الضَّرْبُ الثَّانِي، وَهُوَ مَا يَتَّصِلُ بِأَحْوَالِ الْكَلِمَةِ بَعْدَ التَّرْكِيبِ، فَإِنَّهُ مَتَى ثَبَتَ الشَّاهِدُ مِنْهَا عَنِ الْعَرَبِ مِنْ غَيْرِ قَادِحٍ يَقْدَحُ فِيهِ، كَانَ مَقِيسًا، وَإِنْ كَانَ شَاهِدًا وَاحِدًا. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، لَمْ يَصِحَّ وَصْفُهُ بِالشَّدُوذِ، ثُمَّ اطَّرَاحُهُ، وَمَنْعُ الْقِيَاسِ عَلَيْهِ. وَلِذَلِكَ فَإِنَّ الْمُسْلِمَ بِقِرَاءَةِ حَمْزَةٍ: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(١) لَا مَحِيصَ لَهُ عَنْ إِجَازَةِ عَطْفِ الظَّاهِرِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْجَارِ اعْتِمَادًا عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ، لِأَنَّ الْعَطْفَ مِنْ أَحْوَالِ الْكَلِمَةِ بَعْدَ التَّرْكِيبِ. وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ ذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْقِيَاسِ.

فَقَدْ رَأَيْتَ أَنَّ الْحُكْمَ بِالشَّدُوذِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الضَّرْبِ الْأَوَّلِ، وَأَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ جَائِزٌ أَنْ يَسْتَعْمَلَ، بَلْ رَبِّمَا كَانَ هُوَ الْأَفْصَحُ. وَأَمَّا هَذَا الضَّرْبُ، فَإِنَّ الْحُكْمَ عَلَيْهِ بِالشَّدُوذِ مَمْتَنَعٌ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ ضَرُورَةً، فَلَا

(١) النساء: ١. السبعة لابن مجاهد ٢٢٦.

يقال: هو شاذُّ، وإنما يقال: هو ضرورة. وإن كان خطأ من قائله، وسهوا لم يوافق عليه قومه، فهو خطأ، وسهوا. ولا يجوز استعماله. وإن ثبت على وجه لا يمكن أن يُحكَم عليه بالخطأ، كأن يكون في كلام الله تعالى، فلا يقال: هو شاذُّ، إلا أن يُراد بشذوذه أن ما جاء على مثله من الشواهد قليل. فأما أن يُراد بذلك أنه يُقبل كما سُمِعَ، ولا يقاس عليه، فباطل. أمّا قولهم في المثل: (عسى الغويرُ أبؤسا)^(١)، فهو عندنا مقيسٌ بحدّه، فإننا نرى أن أصله (عسى الغويرُ يبأس أبؤسا). وذلك أن من الألفاظ ألفاظا تدخل على الجملة الاسميّة، لتدويرها بين الإثبات، والنفي، والشروع في الإثبات، ومقاربتة، ورجائه، فـ (كان) للإثبات في الزمن الماضي، و (صار)، ونحوها للإثبات بعد الزمن الماضي، و (ليس) للنفي، و (جعل)، ونحوها للشروع في الأفعال المثبّته، و (كاد) لمقاربة الإثبات، و (عسى) لرجاء الأفعال المثبّته. فلما كان الغرض من (صار)، و (ليس)، وسائر أخواتهنّ مجرد

(١) رواه سيبويه في كتابه ٥١/١، والفراء في معانيه ٤١٥/١، وأبو عمر الشيباني كما حكى عنه أبو عبيد البكري في معجم ما استعجم ١٠٠٩ من طريق أبي إسحاق الحربي. وكأنّه نقله من الجزء المفقود من كتابه في غريب الحديث. وقد رواه أبو إسحاق عن عمر بن أبي عمر الشيباني عنه. ولعل ذلك من كتاب النوادر المفقود أيضا. كما رواه أيضا أبو عبيد في غريب الحديث ٢١٨/٤، والأمثال ٣٠٠، وابن الأعرابي في تفسير الأمثال ٧١.

إثباتِ العلاقةِ بينَ مسندٍ، ومسندٍ إليه، أو نفيها، جازَ أن يكونَ الخبرُ
فِعلاً، واسماً. ولما كانت (جعلَ) وسائر أخواتها تدُلُّ على الابتداء في
إيقاعِ الفعلِ، أو على مقاربتِهِ، لم يجيء خبرُها إلا فِعلاً مضارعاً، لأنَّه
هو الدالُّ على وقوعِ الفعلِ، واستمرارِهِ إلى الزمنِ الحاضرِ، تقولُ:
(جعلَ زيدٌ يكتبُ). وأصلُ الكلامِ: (زيدٌ يكتبُ)، ثم أدخلتَ عليه
(جعلَ). ولو قلتَ: (جعلَ زيدٌ كاتباً)، لاستحالَ المعنى، لأنَّ هذه
الألفاظَ موضوعةٌ لتطلبَ الفعلَ، لا الاسمَ، من حيثُ كانت دالةً
على الشروعِ فيه، أو مقاربتِهِ. وما زعمه ابنُ جنِّي من أن هذا من ما
تركته العربُ على موافقتهِ القياسَ، فليس بصوابٍ، بل القياسُ لا
يقتضي غيرَ ما التزموا. على أنَّه من الجائزِ المحتمل أن تُخرجَ العربُ
الشيءَ عن قياسه لغيرِ علَّةٍ موجِبةٍ. وهو ممكنٌ في هذه المسألة، لأنَّ
هذا من تخصيصِ بعضِ الألفاظِ ببعضِ الأحكامِ دونَ بعضٍ،
والفرقةِ بينها، وقد فصلنا في جوازِهِ، ولكنَّ ذلكَ لم يثبت فيها كما
رأيتَ.

ونرجعُ إلى ما كنَّا بسبيله.

فأمَّا (عسى)، فجاريةٌ مجرى (جعلَ)، إلا أنَّ (عسى) مطلوبٌ

بها الفعل في المستقبل. ولذلك دخلت (أن) على خبرها مع أن الأصل أن لا تدخل، لأنك لو حذف (عسى)، لقلت في نحو: (عسى محمد أن يقوم): (محمد أن يقوم). وليس هكذا أصل الكلام قبل دخولها، وإنما هو (محمد يقوم) بحذف (أن)، ولكنهم أحدثوا هذا الزيادة لطلب (عسى) لها. وقد يحذفونها كما هو الأصل. وإذا كان ذلك كذلك، علمت أنه لا يكون خبرها إلا مضارعاً، وعلمت أيضاً أن (أبوساً) في المثل المشهور مفعول مطلق حذف عامله كما حذف في قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾^(١)، إذ الأصل، والله أعلم، (يمسح مسحاً). وهذه الآية شاهد على ما ادّعينا^(٢).

وإنما جاز حذف هذا الفعل في هذا الموضع من قبل أن (مسحاً) مصدر مؤكّد له، فهو سواءٌ وقولك: (أنت سيراً)^(٣).

فأمّا ما ورد فيه الخبر اسماً مفرداً، كقول تأبط شراً في أصح

(١) صاد: ٣٣.

(٢) لما فرغت من تسطير هذا القول، وجدت البغدادي في الخزانة ٣٢١/٩ ينقل عن ابن هشام القول بمثله. وهو مخالف لما ذكره في المغني ٢٠٣.

(٣) الأصول في النحو لابن السراج ٢/٢٩٩. وراجع التذييل والتكميل لأبي حيان ٤/٧٧.

الروایتین عنه^(١):

فَأَبَتْ إِلَى فَهْمٍ، وَمَا كَدْتُ آيًّا وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ

وَقَوْلِ الرَّاجِزِ^(٢):

لَا تَكْثِرُنْ، إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

فهو ضرورة. وذلك أَنَّ هذه الأفعال كثيرةُ التقلُّب، والدَّوران في كلامهم، فلو كان من لغتهم جعلُ خيرها مفردًا، لبلغنا عنهم في غير الشعر. فلما لم نجد هذا إلا في الشعر، علمنا أنه شيءٌ اضطرُّوا إليه.

وتأويلُ ذلك أَنَّ العربَ قد تتجوزُ في كلامها على غيرِ سُبُلِ المجازِ القياسيِّ المعروفِ اعتمادًا منها على فهم السَّامِعِ للمعنى من مجموعِ الكلام. وذلك كما أنابوا عن بعض المصادرِ غيرها من ما يلاقيها في الاشتقاق، ويخالفها في جريها على الفعل، كقوله تعالى: ﴿وَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾^(٣).

(١) كما زعم ابن جني في الخصائص ٣٩١/١، وإعراب الحماسة في ما نقله عنه البغدادي في الخزانة ٣٧٤/٨، وراجع الخطاريات ١٨٨. وكما زعم أبو الندى في ما روى عنه تلميذه الأسود الغندجاني في إصلاح ما غلط فيه أبو عبدالله النمرى ٣٤.

(٢) لم أجده مرويًّا قبل أبي علي الفارسي. وقد ذكره في المسائل العضديات ٦٥.

(٣) المزمل: ٨.

ثم قول القطامي^(١):

فإنَّ الأمرَ ما استقبلتَ منه وليس بأنَّ تتبَّعه أتباعا

فوضع (تبتلًا) مكان (تبتلًا)، و (أتباعًا) مكان (تتبَّعًا).

وكما أضافوا الظروفَ إلى الجُمْلِ في نحو قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾^(٢) مع أنَّ إضافة الاسمِ إلى الفعلِ من مَّا هو خارجٌ عن حدِّ المعنى. وذلك أنَّ الفعلَ لا يدلُّ على حقيقةٍ مستقرَّةٍ معيَّنةٍ في الخارجِ، أو في الذهنِ، وإنما هو حكايةٌ عن أحداثٍ متجدِّدةٍ موقَّتةٍ. ومثله في رأيي إخبارُهم عن الجملةِ في المثلِ: (تسمعُ بالمُعَيدي لا أن تراه)^(٣)، وإسنادُهم الفعلَ إلى الجملةِ على الرأيِ الصحيحِ وفاقًا للكوفيِّين في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِن بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لِّسْجُؤْنَهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾^(٤). فكَذلكَ تجوِّزُ الشاعرانِ في البيتينِ السابقين، فأخبرا عن تلكَ الأفعالِ بأسماءٍ مفردةٍ على غيرِ ما

(١) رواه سيبويه في كتابه ٨٢/٤، والأخفش في معانيه ٤٢٥/٢، وابن سلام في طبقاته ٥٣٩/٢، وابن قتيبة في أدب الكاتب ٦٣٠، وغيره.

(٢) المائدة: ١١٩.

(٣) لم أجد من نصَّ على رفع الفعلِ من الرواة، وإن كان هو الظاهرُ من تفسيراتهم. على أنَّه جائزٌ قياسًا. وقد رواه بحذف (أن) المفضل الضبي في أمثال العرب ٥٥، وسيبويه في كتابه ٤٤/٤، وأبو عبيد في كتاب الأمثال ٩٧، وابن السكيت في إصلاح المنطق ٢٨٦.

(٤) يوسف: ٣٥.

يقضي به القياس.

فإن قيل:

ولم إذ نسبت ما ارتكبه إلى الاضطرار ذهب تلتمس وجه
العلة لهم؟
قلت:

قد يرتكب الشاعر الشيء يضطر إليه، ثم لا يكون ذلك مانعاً
من أن يلتمس له وجه العلة في ما ارتكبه. وتسمى هذه العلة علة
قاصرة، أي: أن العرب، أو القائل اعتل بها في محلها، ولم يسغ القياس
عليها في السعة، لكونها في المركب خطأ، أو ضرورة، وكونها في
المفرد شاذة عن الأكثر. ألا تراك تعتل لقول الراجز^(١):

أقائلن أحضروا الشهودا

بأنه شبه اسم الفاعل بالفعل المضارع في معناه. مع أن هذا لا
يجوز في سعة الكلام.

(١) هذا البيت رواه أبو عبيدة (أقائلون) كما حكى عنه ابن دريد في أماليه من طريق أبي عثمان التوزي.
وقد نقل ذلك البغدادي في خزانة الأدب ٤٢٢/١١. ولم أجده في المطبوع من الأمالي. ورواه كذلك
السكري في شرح أشعار الهذليين ٦٥١/٢. وأول من رأته رواه (أقائلن) ابن جني في الخصائص
١٣٦/١. وفي روايته نظر.

وهذه العِلَّةُ يسمِّيها ابنُ جنِّي (استحسانًا).

وَمِنْ هَذَا النُّحُوِّ مَا أَخْرَجْتَهُ الْعَرَبُ عَنْ نِظَائِرِهِ، كَتَرَكِهِمْ
اسْتَعْمَالَ (وَذَرَ)، وَقَوْلِهِمْ: (أَبَى يَأْبَى)، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِحَلْقِيٍّ الْعَيْنُ،
وَلَا اللَّامُ. فَأَمَّا الْأَوَّلَى، فَتَقُولُ: إِنَّهُمْ تَرَكُوا اسْتِعْمَالَهَا طَلَبًا لِلْإِقْلَالِ
مِنَ الْمُرَادِفَاتِ. وَتَقُولُ فِي الثَّانِيَةِ: إِنَّهُمْ جَعَلُوهَا عَلَى (فَعَلٍ يَفْعَلُ)
تَوَهُّمًا مِنْهُمْ أَنَّ الْهَمْزَةَ فِيهَا فِي مَوْضِعِ الْعَيْنِ، لَا الْفَاءِ. وَبَيَانُ كَوْنِهَا
قَاصِرَةً أَنَّ لِمُعْتَرِضٍ أَنْ يَحْتَجَّ بِوُجُودِ الْعِلَّةِ فِي مَوَاضِعَ أُخَرَ، وَفَقْدَانِ
الْحُكْمِ، فَيَقُولُ: وَلِمَ طَلَبُوا الْإِقْلَالَ مِنَ الْمُرَادِفَاتِ هُنَا، وَلَمْ يَطْلُبُوهُ
فِي نَحْوِ (دَنَا)، وَ (اقْتَرَبَ)، وَ (جَاءَ)، وَ (أَتَى)، وَ (مَاتَ)، وَ (فَاضَ)؟
وَيَقُولُ: وَلِمَ تَوَهُّمُوا فِي (أَبَى يَأْبَى) أَنَّ الْعَيْنَ هَمْزَةٌ، وَلَمْ يَتَوَهُّمُوا فِي
(أَخَذَ يَأْخُذُ)، وَ (أَوَى يَأْوِي)؟

فَهَكَذَا رَأَيْتَ أَنَّ الْإِعْتِلَالَ لِلشَّاذِّ عَنِ الْقِيَاسِ إِنَّمَا هُوَ اعْتِلَالٌ
قَاصِرٌ لَا يَجَاوِزُ مَوْضِعَهُ الَّذِي سُمِعَ فِيهِ. وَهُوَ اعْتِلَالٌ مَقْبُولٌ غَيْرُ
مَرْدُودٍ، لَمَا ذَكَرْنَا لَكَ مِنْ أَنَّ الْعَرَبَ تَتَصَرَّفُ فِي كَلَامِهَا كَمَا تَشَاءُ،
وَأَنَّهَا لَا تَبَالِي أَنْ تَفَرِّقَ بَيْنَ الْمُتِمَاطِلِينَ.

ونحن نوجز لك الكلام في ما سبق، فنقول:

اعلم أن العلة إما متعدية، وإما قاصرة. فالمتعدية هي التي يعتدُّ بها الواضع في كل موضع تعرض له فيه، أو في أكثر المواضع. والقاصرة هي التي يقترن بها الحكم في بعض المواضع دون بعض مع كثرة عروضها لهم. فأما المركب، فلا تكون علة إلا متعدية، لما علمت من أنه مبني على القياس. ولا تكون قاصرة إلا أن تكون محمولة على الخطأ، أو الاضطراب. ولا يوصف الحكم فيها بالشذوذ، وإنما يُحكم عليها بالتخطئة، أو الضرورة بحسب الحال. وأما المفرد، فتكون علة متعدية، وقاصرة. فإذا وجدتهم يُمضون الحكم كلما عرضت لهم الحاجة، أو أكثر ما تعرض، فعلة متعدية. ويكون الحكم فيها مقيسًا. وإذا وجدت العلة تعرض لهم كثيرًا، فلا يُجرون الحكم معها، فهي علة قاصرة. ويكون الحكم حين إذ شاذًا لا يُقاس عليه.

وتنقسم العلة القاصرة، والمتعدية من جهة تمكّنها إلى علة اعتبارية، ولا تكون إلا قاصرة، وعلة شبيهة بالاعتباطية، وعلة متمكنة. وتكونان قاصرتين، ومتعديتين.

فالعِلَّةُ الاعتبارية هي الأصل في الأوضاع. وذلك كاختلاف
أبنية أسماء الأجناس، وأسماء المصادر من الثلاثي، و كاختلاف
حركات البناء في المبنيات، كبناء (كيف) على الفتح، و (حيث) على
الضم، خلافا لما يدعي النحاة. والعِلَّةُ الشبيهة بالاعتبارية هي التي
بينها في ما خلا من القول. وتندرج تحتها علل، كعِلَّةِ التفنن، وعِلَّةُ
التوسُّع، وعِلَّةُ الاستخفاف. والعِلَّةُ المتمكنة هي التي تطلبها بعض
المواضع دون بعض، كعِلَّةُ الاستثقال، وعِلَّةُ الفرق، ونحوها.

فهذا موجز في أصول العلل، لم نشأ أن نخلي كتابنا هذا منه.

وقد ذكرت آنفاً أنَّ العِلَّةَ المتعدية يكون الحكم فيها مقيساً، ولا
يكون شاذاً. وأنا أذكر مثالين وقفتُ عليهما يعدُّهما النحاة شاذين،
والصواب خلاف ذلك، لأنَّ علتَهما متعدية، لا قاصرة. فأحدُهما
زعم بعضهم أنَّ جمع (سنين) جمع مذكر سالماً شاذ، لأن القياس
عندهم مقصورٌ على أن يكون علماً، أو صفةً لمذكر عاقل، خالٍ من
التاء، وأن يكون مؤنثُ الصفة قابلاً للتاء. واعتلوا لجمعه على هذا
الجمع بطلب العوض. والصحيح أن هذه العِلَّةَ متعديةً إلى أكثر
الأسماء الثلاثية التي حذفت منها اللام، وعوض عنها بتاء التانيث.

أوليس قد قالوا: (ثبون)، و (رئون)، و (كرئون)، و (عزؤون)، و (عضؤون)، وغيرها، فقد رأيتهم أجروا هذا الحكم لما عرضت لهم الحاجة إلى جمع هذه الأسماء. واعلم أن الاعتداد إنما هو بنسبة إجراء الحكم إلى عروض الحاجة، وليس بالكثرة، لأنه قد يقل الشيء في كلامهم لقلة حاجتهم إليه، لا لتركهم الاعتداد به. ولو احتاجوا، لاستكثروا منه.

والآخر زعمهم أن الباء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(١) مزيدة للتوكيد شذوذاً، وأنها لم تزد في غير ذلك من المفعولات التي يحتاج فيها إلى التوكيد لكونها علة قاصرة. والحق أنها علة متعدية. ذلك بأنه لما كان بعض الأحداث من ما يقتضي من الفاعل فيها غير قليل من الجهد، مع احتياجه إلى ما يوكد وقوعه، جعلوا الفعل فيه متعدياً بالباء. وهي تجمع كما ظهر لي بالاستقراء إلى معنى واحد، هو الإبعاد بعنف. فمن ذلك الآية المتقدمة. ومنه قولهم (رماه)، و (رمى به)، و (طرحه)، و (طرح به)، و (لفظه)، و (لفظ به)، و (طوّحه)، و (طوّح به)، و (زجله)، و (زجل به)،

(١) البقرة: ١٩٥.

و (قذفه)، و (قذف به). و مرجع هذه الزيادة في ما نرى أنه لما كان الرمي أشهر هذه الألفاظ، وأسيرها، وكان الأصل أن يقولوا: (رمى الحصاة)، ثم قالوا: (رمى زيداً) بمعنى (أصابه بالرمي) على جهة المجاز المرسل، الذي علاقته السببية، من حيث إنهم ذكروا السبب، وهو الرمي، وهم يريدون المسبب، وهو الإصابة، أذا هم هذا إلى أن يقولوا: (رمى الحصاة) على الأصل، و (رمى بالحصاة) على معنى (أصاب بالحصاة). فلما كان (الرمي) يكثر فيه الدلالة على هذين المعنيين، جرّوه إلى كل ما قارب معناه، وأصبح معنى هذه الباء التوكيد. ومن ما يصحح لك ما ذكرنا أن المحدثين يقولون: (دفعته)، و (دفعْتُ به) جرياً على هذا القياس من غير أن يشعروا، مع أن تعدية (دفع) بالباء غير مسموع عن العرب. وهو جائز لتعدي هذه العلة كما بينّا. وقد حملوا بعض الألفاظ على ذلك حمل الشيء على ضده، فقالوا: (أخذه)، و (أخذ به)، و (رضيّه)، و (رضي به) كما حملوا (غرثان)، و (صديان)، و (ظمان)، و (عطشان) على (شبعان)، و (ريان)، و (غضبان)، ونحوها من ما هو دالٌّ على امتلاء، فبنوها على (فعلان)، وكما قالوا: (رضي عليه) حملاً على (سخط عليه). وقد طردت العامة ذلك، فقالت في: (قبله): (قبل به). وهذا من

مَا لَا أَعْلَمُهُ مَسْمُوعًا عَنِ الْعَرَبِ، وَإِنَّمَا حَمَلُوهُ عَلَى نَحْوِ (أَخَذَهُ)، وَ (أَخَذَ بِهِ). وَهُوَ حَمْلٌ غَيْرُ جَائِزٍ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكْثُرْ فِي كَلَامِهِمْ كَثْرَةً الْأَوَّلِ. وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ (عِلْمِ الْمَعْنَى)، نَسْأَلُ اللَّهَ الْمَعُونَةَ عَلَيْهِ.

وَنَرْجِعُ إِلَى حَدِيثِ (عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوسًا).

فَإِنْ قِيلَ:

وَلَكِنْ هَذَا مِثْلٌ. وَالْأَمْثَالُ تَجْرِي مَجْرَى الضَّرَائِرِ، فَلَا يُجْتَجَّ بِهَا.
قُلْتُ:

لَوْ لَمْ يَكُنْ لَنَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ حُجَّةٌ كَافِيَةٌ، لَكَانَ فِي هَذَا الْمِثْلِ أَعْظَمُ الْحُجَّةِ. وَأَمَّا أَنَّ الْأَمْثَالَ تَجْرِي مَجْرَى الضَّرَائِرِ، فَدَعَوَى ادِّعَايَاهَا الْمُبَرَّدُ^(١)، وَتَبِعَهُ عَلَيْهَا أَبُو عَلِيٍّ، وَابْنُ جَنِيٍّ^(٢)، وَغَيْرُهُمَا. وَهِيَ دَعَوَى مَوْغِلَةٌ فِي الْبَطْلَانِ، فَإِنَّ الْأَمْثَالَ مِنْ أَصْدَقِ مَا يَصِفُ لَكَ كَلَامَ الْعَرَبِ، وَيَنْقُلُهُ إِلَيْكَ كَمَا هُوَ، لِأَنَّ الْأَمْثَالَ لَا تُصْنَعُ صِنَاعَةً، وَلَا يَقُولُهَا الْقَائِلُ وَهُوَ يَنْوِي

(١) الْمُقْتَضِبُ ٤/ ٢٦١.

(٢) الْمُحْتَسِبُ ٢/ ٧٠.

أن يجعلها مثلاً، وإنما تكونُ مثلاً بعد ذلك. وإذا كان ذلك كذلك، استبانَ لك أن من الجائز مثلاً أن يُحذفَ حرفُ النداء إذا كان المنادى اسماً جنس، احتجاجاً بقولهم في المثل: (أصبحَ ليلٌ)^(١)، و (أطرقَ كرا)^(٢)، و (افتدِ مَخْنوقٌ)^(٣).

ونرجعُ إلى إتمام ما أوردناه من الأحكام التي تنبني على التفريق بين الكلم قبل تركيبها، وبعد تركيبها. وقد ذكرنا حكمين.

* والحكمُ الثالثُ أن ما كان من الضربِ الأول، فاستعملته، ثم سئلتَ الدليلَ عليه، قلتَ: (هو السَّاعُ)، كما لو استعملتَ: (عظيم)، و (عمّة)، و (مسهب)، ونحوها، لأنك قد سمعتَ هذه الألفاظَ بعينها. ولك أن تحتجَّ لها أيضاً بالقياس إذا كانت جاريةً على الأكثر من كلامهم. وهو ممكنٌ في المثالِ الأول، وممتنعٌ في المثالين الآخرين، لأن الأكثر في ما كان على (فعل يفعل) أن تكونَ الصفةُ المشبهةُ منه على (فعليل). وأمّا (العمّة)، فاسمٌ هيئةٌ

(١) رواه المفضل الضبي في أمثال العرب ١٢٣، وسيبويه في كتابه ٢/٢٣١.

(٢) رواه سيبويه في كتابه ٢/٢٣١، وصاحب العين ٥/٤٠٠، وأبو زكرياء الفراء في المنقوص والممدود ٣٥، وأبو حاتم في كتاب الطير، كما نقل عنه أبو منصور الأزهرى في التهذيب ١٠/٣٤١. وهو من كتبه المفقودة.

(٣) رواه سيبويه في كتابه ٢/٢٣١.

من (اعتَمَّ)، وهو كما ترى غيرُ ثلاثيٍّ، والأكثرُ أن لا يُبنى اسمُ
الهيئة إلا من الثلاثيِّ. وكذلك (مسَهَب) اسمُ فاعِلٍ، فإنَّ الأكثرَ
المطرِد أن يكونَ اسمُ الفاعِلِ من (أفعل) على (مُفعل) بكسر
العين. وأمَّا الضربُ الثاني، وهو ما يعرض للكلمة بعد تركيبها
من حالات الإعراب، وأحكامه، فإنَّك لو سئلتَ الدليلَ عليه، لم
يكن إلا (القياس)، إلا أن تستعملَ الجملةَ المسموعةَ بعينها. مثلاً
ذلك أنك لو قلتَ: (قامَ حمدون)، لم يكن لك أن تقولَ: (الدليلُ
هو السَّماع)، ثم تورد ما سُمِعَ من رفعِ الفاعِلِ، بل الدليلُ هو
القياس على المسموع. وإنما يكونُ الدليلُ السَّماعُ لو قلتَ: (ذهب
الذين أحبُّهم)، من قَبْل أن هذه الجملةُ مسموعةٌ بعينها. وذلك
قول عمر بن معدٍ كَرَب^(١):

ذهبَ الذين أحبُّهم وبقيتُ مثلَ السيفِ فرداً

وكثيرٌ من النحاة يسمِّي الدليلَ من القياس في النحو سَماعاً.
وهو خطأ.

وإذا عرفتَ الفرقَ بين الضربينِ حقَّ المعرفة، لم يخفَ عليك أن

(١) رواه أبو تمام في حماسه، كما في شرح المزدوقي ١/ ١٨١، وغيره.

قولهم: (حكمك مسمطاً) لا يصح أن يوصف بالشذوذ، لأنه من شواهد أحوال الإعراب التي تعرض بعد التركيب، وقد صحت روايته عن العرب.

* الثاني: في المبتدأ:

وذلك قولك: (الهلأل والله)^(١)، أي: (هذا الهلأل والله)، فحذفت المبتدأ لدلالة الحال، لأنَّ في رؤية الهلال طالعاً، والإشارة إليه باليد، أو النظر إليه ما يقوم مقام اللفظ.

* الثالث: في فعل الأمر المتعدي:

وذلك قولك تحذّر الرجل من أسدٍ يرصده: (الأسد يا هذا)^(٢)، فتحذف الفعل، لأنَّ في إظهارك الفرع، مع رفع الصوت، والإشارة باليد ما يغني عن اللفظ كل الغناء. وتقول لضيفك بين يدي الطعام: (بعضاً من هذا)، تريد (خذ بعضاً من هذا).

(١) هذه الكلمة لا أعرف من نصّ على سماعها عن العرب، ولكنّها لها شواهد، كقول امرئ القيس:

إذا ذقتُ فاما، قلتُ: طعمُ مدامةٍ معتقةٍ مما تحيي به التّجسّر

(٢) هذه الكلمة من أمثلة النحاة، ولها شواهد صحيحة من كلامهم، كقوله تعالى: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَهَا﴾ [الشمس: ١٣]، وقولهم: كليهما وتمراً.

* الرابع: في النعت:

وذلك قولك: (كان محمدٌ رجلاً)^(١)، تريد أنه كان رجلاً كريماً
فاضلاً. فاستغنيت برفع الصوت قليلاً، مع تصريح نغمة الكلام
عن ذكر النعت^(٢). وهذا أمرٌ لا تكشفه إلا المشاهدة.

فهذا بعض ما حضرنا من المواضع التي أوقعوا فيها الحذف
لدلالة الحال.

فإن قيل:

ولم لا يكون قولهم: (كلٌ عامٍ) مبتدأ، و (أنتم بخير) خبره،
وتكون الواو زائدة بينهما؟
قلت:

ليس شيءٌ من الحروف يكون له معنى، ثم يدعى فيه الزيادة إلا
وجب أن يكون له وجهٌ مقبولٌ من التطور. وهذه المسألة تنشق عن
أصلين في علم المعنى وضعناهما، وثبتنا الاحتجاج بهما في غير هذا
الكتاب. فأما الأصل الأول، فهو قائمٌ على منع الاشتراك اللفظي
في العربية إلا قليلاً من ما وقع اتفاقاً. وأما الآخر، فهو يفسر ما

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٣.

(٢) والتنغيم نوع من أنواع الدلالة الحالية.

أَوْهَمَ الْإِشْتِرَاكَ بِالتَّطَوُّرِ اللَّغَوِيِّ. وَلَوْ لَا خَشْيَةُ أَنْ نَجَاوِزَ بِالْكِتَابِ إِلَى حَدِّ الْإِطَالَةِ، لَبَسَطْنَا الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ. وَإِذْنٌ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْوَاوَ تَأْتِي لِمَعْنَى الرِّبْطِ، ثُمَّ تَأْتِي أَيْضًا زَائِدَةً لغير معنى، إِذْ لَا عِلَاقَةَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ بِمَجُوزِ أَنْ يَقَعَ بِهَا التَّطَوُّرُ. ثُمَّ لَمْ يَثْبُتْ أَيْضًا هَذَا الْمَعْنَى فِي مَا بَلَّغْنَا عَنْ الْعَرَبِ. وَكُلُّ مَا أوردوه مِنْهَا فَمَتَأَوَّلٌ عَلَى غيرِ ذَلِكَ. وَسَنَدَعُهَا جَمِيعًا، وَنَكْتَفِي بِالنَّظَرِ فِي مَا وَقَعَتْ الْوَاوُ الْمَدْعَى زِيَادَتُهَا قَبْلَ الْمَبْتَدَأِ، وَالْخَبَرِ، لِأَنَّهَا تَقَارِبُ مَسْأَلَتَنَا هَذِهِ.

فَمِنْهَا قَوْلُ ابْنِ مَقْبِلٍ^(١):

فَإِذَا وَذَلِكَ يَا كُبَيْشَةُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا كَلِمَةً حَالِمٌ بِخِيَالِ
وَقَوْلُ أَبِي كَبِيرٍ^(٢):

فَإِذَا وَذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا حِينَهُ وَإِذَا مَضَى شَيْءٌ كَانَ لَمْ يُفْعَلِ
وَقَوْلُ الْأَسْوَدِ بْنِ يَعْفَرٍ^(٣):

فَإِذَا وَذَلِكَ لَا مَهَاءَ لَذِكْرِهِ وَالْدَهْرُ يُعْقِبُ صَالِحًا بِفَسَادِ

(١) رَوَاهُ الْأَخْفَشُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ١/ ١٣٢. وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ١٨٩.

(٢) رَوَاهُ الْأَخْفَشُ فِي مَعَانِيهِ ١/ ١٣٢، وَالْأَصْمَعِيُّ كَمَا حَكَى عَنْهُ السَّكْرِيُّ فِي شَرْحِ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ ٣/ ١٠٨٠، وَابْنُ قَتَيْبَةَ فِي الشَّعْرِ وَالشَّعْرَاءِ ٢/ ٦٧٢.

(٣) رَوَاهُ الْمُفَضَّلُ الضَّبِّيُّ فِي الْمُفَضَّلِيَّاتِ ٢٢٠، وَأَبُو عُبَيْدَةَ فِي مَجَازِ الْقُرْآنِ ١/ ٣٧.

والجواب: أن (إذا) الدالة على المفاجأة حرفٌ يليه مبتدأ، وخبرٌ.
والعربُ تحذفُ الخبرَ كثيراً إذا كان في جملةٍ واقعةٍ صلةً لكلامٍ قبلها.
ألا تراهم يقولون: (كن كما أنت) ^(١)، و (اجلس حيث زيد) ^(٢). وقال تعالى:
﴿مَنْ عَمِلْ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ
رَحِيمٌ﴾ ^(٣)، أي: (كما أنت كائنٌ)، و (حيث زيدٌ جالسٌ)، و (فالمغفرة
كائنة)، فحذفوا الخبرَ بعدَ (إذا) كما حذفوه في غيرها، وكما أوجبوا
حذفه في نحو قول جرير ^(٤):

وعهدي بهندٍ والشبابُ كأنه عسيبٌ نَمَى في رِيَّةٍ، فتقومَا

وهو كثيرٌ. ثم حذفوا المبتدأ، وهم من مَّا يفعلون ذلك كما قال
تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ ^(٥)، وقال: ﴿وَلِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ
فَيَتُوسُّ قَنُوطٌ﴾ ^(٦)، أي: (فهو ينتقم الله منه)، و (فهو يتوس
قنوط). وأصلُ الكلام: (فإذا نحنُ كائنون). وتكون الواوُ واو الحالِ.

(١) حكاه ابن جني في سر الصناعة ١ / ٣٢٠ عن أبي الحسن الأخفش.

(٢) هذا تمثيل. وله شواهد من كلامهم، كقول عامر العدواني:

سَمَوَا فِي الْمَعَالِي رَتْبَةً فَوْقَ رَتْبَةٍ أَحْلَتْهُمْ حَيْثُ النِّعَانِمْ، وَالنَّسْرُ

(٣) الأنعام: ٥٤.

(٤) رواه أبو عبيدة في ديوان النفاضة ١ / ٦٥.

(٥) المائدة: ٩٥.

(٦) فصلت: ٤٩.

وإن جعلت (إذا) ظرفاً كما يرى بعضهم، فلا يختلف الحكم، وتعلقه بالخبر بعده (كائنون)، ويكون حذف الخبر قياسياً، لأنه كون عام. وأما القرينة المسوغة للحذف في هذا الموضع، فهي القرينة اللفظية. وذلك أن الكلام كان عن الزمن الماضي، وكان الشاعر يذكر أحواله فيه، فلما دخلت (إذا)، قطعت، وانتقلت إلى الزمن الحاضر، فلما جيء بواو الحال بعده، وكان ما بعدها حديثاً عن تلك الأيام، والذكر، عُلِمَ أن صاحبها هو المذكور في الكلام السابق. وهو (نحن). فهذا بيان موجز نرجو أن يكون قد أبان عن معنى الواو في هذه الشواهد.

فإن قيل:

قد زعمت أن (كل عام) تُعرب مبتدأ محذوف الخبر لدلالة الحال، فهل يجوز أن تعربه فاعلاً لفعل محذوف لدلالة الحال أيضاً؟ قلت:

لا يجوز هذا. وذلك أنه لما صادفنا هذه الكلمة، ولم نجد قبلها شيئاً، لم يكن بُدٌّ من أن نعتقد أنها مبتدأ، لأن الأصل في الاسم الذي تبتدئ به كلامك أن يكون مبتدأ، لا فاعلاً. ولا دليل على خلاف الأصل.

الثالثة :

(كَلَّ عام أنتم بخير)

بنصب (كَلَّ)، وإسقاط الواو

وهي صحيحة.

وذلك على أن تعربَ (كَلَّ) ظرفَ زمانٍ متقدِّمًا متعلِّقًا بالخبر
المحذوفِ لـ (أنتم)، و (عامٍ) مضافًا إليه، و (أنتم) مبتدأ، وخبره
محذوفٌ، تقديره (كائنون)، و (بخير) جارًّا ومجرورًا متعلقين
بالخبر.

وليس في هذه الصورة مشكلٌ، فنحتال لكشفه، وتجليته.

الرابعة :

(كُلَّ عام وأنتم بخير)
بنصب (كُلَّ)، وإثبات الواو

وهي غير صحيحة.

وذلك أن (كُلَّ عام) ظرفُ زمانٍ متعلِّقٌ بخبرِ (أنتم) المحذوفِ.
وهذا غيرُ جائزٍ، لأنَّ ما بعدَ حرفِ العطفِ لا يعملُ في ما قبله، من
حيث كانَ يقطعُ ما بعده عن ما قبله.

فصل :

في ذكر أي هذه الصور أبلغ

اعلم أنَّ البلاغة في الكلام كالروح في الجسد، فكما أنَّ الجسد بلا روح لا حركة فيه، فكذلك الكلام بلا بلاغة لا تأثير له. وقد يكون الكلام صحيح التركيب، سليم النظم، ولكنه يُلقَى على السامع، فلا يعمل فيه عمله، ولا يبلغه المعنى الذي في نفس المتكلم. فمن أجل ذلك كان حقاً على العارف بالنحو أن يأخذ من أسباب البلاغة بطرف، وأن يتأمل في فروق ما بين الجمل، فيتخير أوفقها لكلامه، وأشبهها بحال خطابه، فإنه من جمع هذا إلى ذاك، فقد استكمل الأداة، وأصاب الغاية.

وقد تخذت العرب إلى درك البلاغة سبلاً مختلفةً، منها التصرف في أحكام النحو من تقديم، وتأخير، وذكر، وحذف، وغيرها. ومنها التصوير باللفظ. وهو داخل في جملة الفنون، كالرسم، والنحت. ألا ترى أن من صور التشبيه ما يبلغ من براعة التطابق، وحسن الائتلاف، وجدة الفكرة ما يستعصي على ريشة الرسّام الماهر، والنحات الحاذق. ومنها استعمال الإيقاع، والتلعب به.

وهو من مَّا يُسَلِّكُ فِي النَّعَمِ. وَهَذَا حَدِيثٌ طَوِيلٌ. وَإِنَّمَا أَرَدْنَا مِنْهُ أَنْ نَبَيِّنَ أَنَّهُ يُرَاعَى فِي هَذِهِ الْأَصْرِبِ حَالُ الْخِطَابِ، وَحَالُ الْمُخَاطَبِ، أَوْ أَحَدَهُمَا، خِلَافًا لِلْبَلَاغِيِّينَ، فَإِنَّهُمْ يَقْصُرُونَ عَلَى حَالِ الْمُخَاطَبِ. وَهُوَ بَاطِلٌ. أَلَمْ تَرَ إِلَى قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ (١) فَوَكَّدَ الْكَلَامَ بِمَوْكَّدَيْنِ. وَلَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ، وَهُوَ الْمُخَاطَبُ بِهَذَا، بِالْمُنْكَرِ، وَلَا الشَّاكِّ. وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِتَثْبِيتِ هَذَا الْمَعْنَى، وَالتَّمَكِينِ لَهُ. وَتَقُولُ لِلرَّجُلِ تَهْدِّدُهُ، وَتَوَعِيدُهُ: (سَتَعْلَمُ. وَالسَّلَامُ)، فَتَوْجِزُ الْإِيجَازِ كُلَّهُ رِعَايَةً لِحَالِ الْخِطَابِ.

وَقَدْ تَخْطِئُ النَّحَاةُ، فَتُدْخِلُ الْبَلَاغَةَ فِي النَّحْوِ، كَمَا مَنَعُوا الْإِبْتِدَاءَ بِالنَّكْرَةِ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ زَعَمُوا، فَلَا تَقُولُ: (رَجُلٌ فِي الدَّارِ) مَعَ أَنَّكَ تَقُولُ: (فِي الدَّارِ رَجُلٌ). وَهَذَا جَائِزٌ نَحْوِيًّا، وَلَكِنَّهُ ضَعِيفٌ بَلَاغِيًّا. وَلِلتَّفَصِيلِ فِيهِ مَقَامٌ أَوْسَعُ.

فَقَدْ رَأَيْتَ حَاجَةَ النَّحْوِيِّ إِلَى عِلْمِ الْبَلَاغَةِ، لِيَقْرُقَ بَيْنَ مَا يَقْتَضِيهِ كُلُّ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

فَأَمَّا أَيُّ الصُّورِ أَبْلَغُ، فَهِيَ عِنْدَنَا قَوْلُهُمْ: (كُلُّ عَامٍ وَأَنْتُمْ بِخَيْرٍ) بَرَفَعٍ

(١) الْقَلَمُ: ٤.

(كُلِّ)، وإثبات الواو. وذلك لموافقتها حال الخطاب من ثلاث جهات:

* الأولى: بناؤها الكلام على (كُلِّ عام)، فأفاد هذا شدة العناية، والاهتمام بأن يكون المخاطب دائم السلامة في كل سنة تأتي. وهذه الجهة يشاركها فيه قولهم: (كُلِّ عام أنتم بخير)، ولا يشاركها فيه قولهم: (كُلِّ عام أنتم بخير)، فإن (كُلِّ عام) جاء فيها فضلة. وهذا مجاف لحال الخطاب، لأنه تهنئة بانقضاء عام، فكان الأبلغ أن يكون بناء الكلام عليه.

فإن قيل:

ولكن الله تعالى يقول: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾^(١).

قلت:

ليس كل ما قسته على كلام الله تعالى كان بليغاً في كل حال، لأن لكل حال ما يناسبها من التقديم، والتأخير، والإيجاز، والإطناب. ولو أنك جعلت تخاطب كل أحد، وفي كل حال بكلام واحد، كان كلامك منحوس الحظ من البلاغة. ونحن نذكر فرق ما بين الآية، وما بين جملة التهنية. فأما جملة التهنية، فقد ذكرنا أن انقضاء العام

(١) الرحمن: ٢٩.

فيها أمرٌ رئيسٌ، وأنَّ العيْدَ لم يُقَمْ إلا من أجلِه. وأمَّا الآية الكريمةُ، فعلى غير ذلك، وإنما أراد الله تعالى أن يبيِّن أنَّه لا يزالُ له الخلقُ والأمرُ دائماً، فلم يحسُن أن يُبنى الكلامُ على الزمانِ، لأنَّه ليس الغرضُ الأولُ، وكان الاكتفاءُ بتقديمه أوفقَ شيءٍ لحالِ الخطابِ.

* الثانية: ما فيها من الإيجازِ بالحذفِ. وذلك في حذفِ خبرِ (كلُّ عامٍ)، فدلتُ الجملةُ بذلك على معنى كثيرٍ بلفظٍ قليلٍ. وهذا المعنى أفادَ ما ليس في الصورتين الأخريين. وهو النصُّ على إتيانِ كلِّ عامٍ، وتقديرُه بصيغة المضارع، ليكونَ أدلَّ على الاستمرارِ في المستقبلِ.

* الثالثة: ربطُ دوامِ السلامةِ، والخيرِ للمخاطبِ بانقضاءِ كلِّ عامٍ. وفي هذا من البلاغةِ أنَّه جعلَ لكلِّ منهما جملةً مستقلةً، ثم ربطَ الثانيةَ بالأولى على أن تكونَ حالاً منها من غيرِ أن يخرجَ هذا عن المساواةِ إلى حدِّ الإطنابِ، إذ لم يحتجِ إلا إلى زيادةِ الواو، وحسبُ. وهذه الجهةُ ليست في الصورتين الأخريين أيضاً.

فقد رأيتَ أنَّ قولهم: (كلُّ عامٍ وأنتم بخير) أبلغُ أخواتها، وأجدرُ أن تكونَ لها الأثرُ دونهنَّ.

على أنه لو تساوت هذه الصُّور في الصحة، وكانت على مقدار
واحد من البلاغة، لكانَ الأحقُّ أن تستعملَ هذه الصورةُ، لأنَّها قد
جرت في كلامِ الناسِ مجرى المثلِ.

الفهارس

١ - فهرس الآيات

الآية	رقمها	الصفحة
* الفاتحة:		
ملك يوم الدين	٤	١٧
* البقرة:		
واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً	١٢٣، ٤٨	١٥، ١٤
فمن شهد منكم الشهر فليصمه	١٨٥	٢٧
ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة	١٩٥	٥٦
* النساء:		
واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام	١	٤٦
* المائدة:		
أفحكم الجاهلية يبغون	٥٠	١١
ومن عاد فينتقم الله منه	٩٥	٦٤
هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم	١١٩	٥١

* الأنعام:

من عمل منكم سوءًا بجهالة...

فأنه غفور رحيم ٥٤ ٦٤

تمامًا على الذي أحسنُ ١٥٤ ٣٣

* التوبة:

لا يزال بنيانهم الذي بنوا ريبة

في قلوبهم ١١٠ ١٤

* هود:

وذلك يوم مشهود

١٠٣ ١٦

* يوسف:

ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات

... حتى حين ٣٥ ٥١

* إبراهيم:

وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال

٤٦ ٢١

* صاد:

فطفق مسحًا بالسوق والأعناق

٣٣ ٥٨، ٤٩

* غافر:

وإن يك كاذبًا

٢٨ ٢٦

* فصلت:

وإن مسه الشر فيئوس قنوط ٤٩ ٦٤

* الرحمن:

كل يوم هو في شأن ٢٩ ٧٠

* الحديد:

وكلُّ وعد الله الحسنى ١٠ ١٠

* القلم:

وإنك لعلی خلق عظیم ٤ ٦٩

* المزمل:

وتبتل إليه تبتلاً ٨ ٥٠

* الشمس:

ناقة الله وسقياها ١٣ ٦١

٢ - فهرس المنشور من الأمثال وغيرها^(١)

- أصبح ليل ٥٩
أطرق كرا ٥٩
افتد مخنوق ٥٩
السمن منوان بدرهم ١٥
أنت سيرًا ٤٩
تسمع بالمعيدي لا أن تراه ٥١
حكمك مسمطًا ٤٣، ٦١
دع ما زيد ٣٣
ذهبت الشام ١٩
شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى ١١، ١٥
عسى الغوير أبؤسًا ٤٧، ٥٨
كليهما وتمرا ٦١
كن كما أنت ٦٤
ما أنا بالذي قائل لك شيئًا ٣٣
ولا سي ما زيد ٣٣
يا تميم كلُّكم ٣٩
يا زيد بن عمر ٤٠

(١) المراد به ما صُحِّح سماعه عن العرب.

٣ - فهرس الشعر

أول البيت	آخره	الصفحة
وأم أوعال	أقربا	٢٣
فإذا وذلك	بفساد	٦٣
قد يصيب	اجتهاد	٨
ذهب الذين	فردا	٦٠
ثلاث كلهن	تعود	١٣
أقائلن	الشهودا	٥٢
فأقبلت	أجر	١١
إذا ذقت	التجر	٦١
فيوم علينا	نسر	١٥، ١٣
سموا	والنسر	٦٤
فأبت	تصفر	٥٠
من رأيت	خفير	١٢
فإن الأمر	اتباعا	٥١
يماصعه	ليشجعا	١١

١٣	تدعي	قد أصبحت
١٣	أصنع	علي ذنبًا
٢٥	آلکا	أنا الفارس
٦٣	بخیالِ	فإذا وذلك
٢٣	حلائلا	فلا ترى
١١	بالباطلِ	وخالد يحمد
٢٣	حاظلا	كه ولا
٦٣	يفعل	فإذا وذلك
٢٨	نوافلهُ	ويوم شهدناه
١٧	يحللِ	حملت به
١٤	جملًا	شر يومئذ
٥٠	صائها	لا تكثرن
٢٨	الطعامُ	في ساعة
٦٤	فتقوما	وعهدي بهند
٢٧	بلبانها	فإن لا
٣٣	إيانا	فكفى بنا

٤ - فهرس الأعلام

الصفحة	
١٠	إبراهيم النخعي
٣٤	ابن السيراقي
١٣، ١٢	ابن الشجري
٥٨، ٥٣، ٤٨	ابن جني
١٠	ابن عامر
٦٣	ابن مقبل
٣٤	ابن هشام
٣٤	ابن ولاد
٢٦	أبو الأسود الدؤلي
١٣	أبو النجم العجلي
١٠	أبو عبد الرحمن السلمي
٣٩، ٣٨	أبو عثمان المازني
٥٨، ١٣، ١٢	أبو علي الفارسي
٦٣، ١٧	أبو كبير الهذلي

٦٣، ١١	الأسود بن يعفر
٣٣	الأعمش
٦٩	البلاغيون
٣٣	الحسن البصري
٤٠	الخليل بن أحمد
٣٣	الشنبوذى
٢٢	العجاج
٤٦، ٤٥، ٣٥	الفراء
٣٤	الفرزدق
٥١	القطامي
٣١، ٢٥	الكسائي
٥١، ٣٩	الكوفيون
٥٨	المبرد
١٥، ١٣	النمر بن تولب
١١	امرؤ القيس
١٧	أنس بن مالك

٤٩، ١١	تأبط شرًا
٤٦، ٤٥	ثعلب
٦٤	جرير
٤٦	حمزة الزيات
٢٥	خفاف بن ندبة
٢٣	رؤبة بن العجاج
٢١	سعيد بن جبير
٢٩، ٢٣، ٢٢	سيبويه
٤١، ٤٠، ٣٤	
٤٥	عباس حسن
٣٣	عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي
١٢	عدي بن زيد
٦٠	عمر بن معد يكرب
١٠	يحيا بن وثاب
٣٣	يحيا بن يعمر
٢٢	يونس بن حبيب

٥ - فهرس مسائل أصول النحو والتصريف

* السماع:

كونه أصلاً في المفردات قبل التركيب ٣٧، ٤٤

جواز تعدد الروايات من غير أن يقدح بعضها ببعض ٣٤

* القياس:

مثال للاحتجاج به ١٠، ٢٨، ٣٣

الاحتجاج به للألفاظ قبل تركيبها، وبعد تركيبها ٥٩، ٦٠

كونه أصلاً في الألفاظ بعد تركيبها ٣٨، ٤٤، ٤٦

شروط صحته ٣٨

قلة أفراد الحكم لا توجب منع القياس ٥٦

الحكم بالشدوذ على الألفاظ قبل تركيبها ٤٤، ٤٥، ٥٤

الحكم بالشدوذ على الألفاظ بعد تركيبها ٤٦، ٤٧، ٥٤

حد الضرورة ٣٥، ٥٠

الفرق المؤثر ٣١

* العلة:

من شروط صحتها ٢٤، ٣٠

مثال لدورانها مع الحكم ٢٢

جواز تخصيصها في المفردات قبل تركيبها ٣٦، ٣٧

امتناع تخصيصها في المفردات بعد تركيبها ٣٧، ٣٨

- علة خوف اللبس ٢٢
- علة القاصرة ٣٧، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦
- علة الفرق ٥٥
- علة التعدية ٥٤، ٥٥، ٥٦
- علة المتمكنة ٥٤، ٥٥
- علة الاستتقال ٢٢، ٣١، ٤١، ٥٥
- علة كراهية الإجحاف ١٥
- علة الاعتبارية ٢٥، ٥٤، ٥٥
- كونها الأصل في الأوضاع ٥٥
- علة الشبهة بالاعتبارية ٢٥، ٥٤، ٥٥
- علة الاستخفاف ٢٥، ٤١، ٥٣، ٥٥
- علة المشاكلة ٢٣، ٢٤
- علة التوسع ٢٥، ٥٥
- علة المركبة ٢٧، ٣٢
- علة التشبيه ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٤٠، ٥٢
- المشبه لا يقوى قوة المشبه به ٢٧
- لا يوافق المشبه المشبه به في كل أحواله ٤٠
- تشبيه الشيء بضده ٥٧
- علة كثرة الاستعمال ٢٧

علة التخفُّف من مَّا لا حاجة إليه لثبوت القرينة اللفظية ٢٨، ٣١،

٤١، ٦٥

علة التخفُّف من مَّا لا حاجة إليه لثبوت القرينة الحالية ٤٢ - ٦٢

حدّ القرينة اللفظية ٢٨، ٢٩

الاستغناء ليس علة ٣٧

علة الحاجة المعنوية ٣٧، ٥٦

علة التفنن في الأوضاع ٢٥، ٢٦، ٣٧، ٥٥

علة التجوز ٥٠

علة الاستضعاف بسبب التطرف أو مجاورة الطرف ٢٧، ٣٢

* الإجماع:

الإجماع العدمي للعرب ٣٩

الإجماع الثبوتي للعرب ٤٠

صعوبة إثباته في المسائل القليلة الدوران ٤٠

* القواعد:

مناقشة زعمهم أن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها ٢٠ - ٢٧

مناقشة زعمهم أن الأمثال تجري مجرى الضرائر ٥٨، ٥٩

* قوانين الاحتجاج:

قانون البقاء على الأصل لغير مُخرَج (استصحاب الحال) ١٦، ٢٧، ٦٥

قانون الاستقراء ٥٦

قانون طبيعة اللغة (التداخل) ٢١، ٢٢

قانون عدم النظر ٢٤

قانون الأصول (الأصل الواقعي) ٢٠

قانون الأصول (الأصل الافتراضي) ٢٠

قانون الحمل على الأكثر ٤١

٦ - فهرس مسائل النحو والتصريف

(أ)

* (إذا) الدالة على المفاجأة:

نوعها ٦٤ ، ٦٥

* اسم الفاعل:

قد يكون على زنة (مُفْعَل) شذوذاً ٦٠

* اسم الهيئة:

قد يأتي من غير الثلاثي شذوذاً ٥٩ ، ٦٠

* الإبدال:

إبدال الهاء همزة في (آل) ٢٤ ، ٢٥

* الاشتقاق:

الحروف لا اشتقاق لها ٢١

* الإضافة:

زعمهم أن الإضافة المحضة على نية حرف الجر ٢٠

إضافة اسم الفاعل إلى المفعول ٢٥

إلزامهم (إذا) و (إذ) الإضافة إلى الجمل ٢٦

إضافة الظروف إلى الجمل ٥١

إلزامهم (ذو) الإضافة إلى أسماء الأجناس ٢٦
* الإعلال:

الإعلال بالنقل والقلب ٢٣، ٢٤
إعلال نحو (صَيِّم) و (صِيَّام) ٣٢
تصحيح (استحوذ) ٤٥

* أل:

امتناع دخولها على (بعض) ٢٦
* الإلغاء:

إلغاء (رأى) متوسطة ١٢

(ب)

* البناء:

بناء (كيف) على الفتح ٥٥
بناء (حيث) على الضم ٥٥

(ج)

* الجموع:

وضعهم لبعض المفردات جموعَ قلة، أو كثرة دون بعض ٣٧
مناقشة جمع (سنين) ونحوه ٥٥

خروج بعض الجموع عن القياسات التي وضعوها ٤٥

(ح)

* الحال:

ضعف مجيئها من النكرة ٣٩

* الحذف:

حذف الخبر ٢٨، ٣١، ٤٢، ٤٣، ٦٤

حذف النعت ٦٢

حذف الضمير المرفوع ٣٣

حذف الضمير المنصوب ٣١

حذف الضمير المجرور ١٥

حذف السين من (سوف) ١٩

حذف إحدى النونين من نون التوكيد المثقلة ١٩

حذف إحدى النونين من (إنَّ) المشبهة بالفعل ١٩

حذف نون (منذ) ١٩

حذف حروف المضارعة من مضارع أفعَل وما يتصرف منه ٢٣

حذف الواو من مضارع الفعل المعتل الفاء ٢٣

حذف الألف من (لم أُبْل) ٤١

حذف الياء من (لا أدري) ٤١

حذف الياء من (اشهيباب) ٢٩

حذف دال (فرزدق) في التصغير ٣٢

حذف اللام من بعض الأسماء الثلاثية، نحو (أب) ٣٢

حذف الحروف الأصلية من الكلمة ٣١، ٣٢

حذف الحروف الزائدة ٣١، ٣٢

* حروف الجر:

كسر اللام وفتحها ٢١

حكم زيادة الباء في المفعول به ٥٦

منعهم إضافة الكاف إلى الضمائر إلا في الضرورة ٢٣

(ص)

* الصفة المشبهة:

قياسها في ما كان من الفعل على (فعل يفعل) ٥٩

(ع)

* العائد:

حذفه من جملة الخبر ٨١٠

حذفه من جملة الصلة ١٤

حذفه من جملة النعت ١٤

امتناع حذفه إذا كان مجرورًا إلا بشرط ١٤

* العطف:

عطف الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ٤٦

ما بعد حرف العطف لا يعمل في ما قبله ٦٧

(ف)

* الفاعل:

حذفه ٢٨، ٣١

حذف عامله ٦٥

وقوعه جملة ٥١

* الفعل:

دلالة ١٩، ٥١

حذفه ٢٨، ٦١

ما جاء على (فَعَلَّ، يَفْعَلْ) من مَّا ليس بحلقي العين ولا اللام ٥٣

قد يزداد في الفعل لغير معنى ٤٥

تركهم استعمال (وذر) ٣٦، ٣٧، ٥٣

حذفهم لام المعتل الناقص في الجزم ٢٧

(ك)

* كان وأخواتها:

حذف النون من مضارع (كان) المجزوم ٢٦، ٤١

معناها ٤٧

معنى (ليس) ٤٧

معنى (صار) ونحوها ٤٧

معنى (جعل) ونحوها ٤٧

معنى (كاد) ونحوها ٤٧

معنى (عسى) ونحوها ٤٧

دخول (أن) في خبرها ٤٩

وجوب كون خبر (جعل) وأخواتها جملة فعلية ٤٨، ٤٩

قد تجيء أخبارها مفردة شذوذاً ٤٩، ٥٠

(م)

* المبتدأ:

حذفه ٢٨، ٣١، ٦١، ٦٤

وقوعه جملة ٥١

حكم كونه نكرة ٦٩

* المصادر :

اختلاف أوزان المصادر الثلاثية ٤٥ ، ٥٥

مناقشة إجازة بعضهم القياس فيها مع وجود السماع ٤٥

* المفعول المطلق :

حذف عامله ٤٩

وقوع بعض المصادر مكان بعض ٥٠ ، ٥١

مجيئه ضميرًا ٢٧

* المفعول به :

حذف عامله ٦١

مجيئه ضميرًا ٢٧

* المفعول فيه :

مناقشة حكم كونه ضميرًا ١٥ - ٤١

مناقشة زعمهم أن الأصل فيه الجر ١٨ - ٢٠

انتصاب ظروف الزمان بالأصالة ١٩

مجيء ظرف المكان غير مبهم ١٨ - ١٩

تصرف بعض الظروف ١٦

* ميم الجمع :

حكم إشباعها إذا اتصلت بضمير ٢٢

(ن)

* النداء :

حكم تابع المنادى المفرد ٣٨

حقيقة (أئها) في النداء ٣٨، ٣٩

حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم جنس ٥٩

حذف حركة ياء المتكلم إذا أضيف إليها المنادى ٢٦

* نون التوكيد :

لحاقها اسم الفاعل شذوذاً ٥٢

(و)

* الواو :

حكم زيادتها ٦٣

واو الحال ٤٢، ٦٤

٧ - فهرس مسائل البلاغة

* الاستعارة :

مثال للاستعارة المكنية ١٧

* الإيجاز بالحذف :

مثال له ٧١

* البلاغة :

منزلتها من الكلام ٦٨

سبلها ٦٨

يُراعى فيها حال الخطاب، وحال المخاطب ٦٩

خلطها بالنحو ٦٨

* التقديم :

بلاغته ٦٧١

* المبتدأ :

بلاغته ٧٠

* المجاز المرسل :

مثال لذي العلاقة المحلية ١٧

مثال لذي العلاقة السببية ٥٧

* المضارع :

بلاغته ٧١

* المساواة :

مثال لها ٧١